بنك الاستثمار ش.م.ع

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بنك الاستثمار ش.م.ع

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١ - ٢
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٣ - ٨
بيان المركز المالي الموحد	٩
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	١٠
بيان الدخل الشامل الموحد	١١
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٢ - ١٣
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٤
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٥ - ٩٣

بنك الاستثمار

تقرير مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

يسعدني أن أرحب بكم في اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وأن أضع بين أيديكم تقرير مجلس الإدارة والنتائج المالية الموحّدة المدققة للبنك للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

استمرت في عام 2021 تأثيرات الصعوبات والتحديات التي شهدها البنك في السنوات السابقة، والّتي أثرت سلباً على الجهود المتواصلة المبذولة في سبيل تعافيه من أزماته المتوارثة.

لقد واجهت مسيرة تطوير البنك التي بدأت عام 2019 رياح معاكسة متمثلةً بجائحة "كوفيد-19" وتداعياتها الاقتصادية. على الرغم من ذلك، واصل البنك عملية تبسيط وتعزيز عملياته وخفض النفقات بالإضافة إلى مواصلة استثماره في عمليات تطوير الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر التي أثمرت نتائجها عن خفض النفقات التشغيلية و المخصصات المحتسبة مقابل خسائر انخفاض قيمة الأصول.

سجّل البنك دخلاً تشغيلياً بقيمة 173 مليون درهم إماراتي خلال عام 2021 مقارنة مع 187 مليون درهم عام 2020، وارتفع صافي دخل الفوائد عن العام السابق ويُعزى ذلك بشكل أساسي لانخفاض مصروفات الفوائد واسترداد أعلى لعوائد فوائد القروض المتعثرة. قابل هذا الارتفاع انخفاض في عوائد الرسوم والعمولات من النشاطات التجارية.

وانخفضت مصاريف البنك التشغيلية إلى 166 مليون درهم في عام 2021 مقارنة مع 180 مليون درهم في العام السابق. وسنواصل جهودنا في ترشيد مصاريف البنك بينما نستثمر في أعمالنا التجارية في ذات الوقت، وبلغت مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها 295 مليون درهم مقارنة مع 363 مليون درهم في العام الماضي. نتيجة لذلك، أعلن البنك عن تسجيل صافي خسارة بقيمة 288 مليون درهم لعام 2021 ما يمثل تطورا إيجابياً مقارنة مع 356 مليون درهم في عام 2020 بصافي حقوق ملكية يصل إلى 621 مليون درهم في نهاية عام 2021.

بلغ إجمالي أصول البنك 10.1 مليار درهم مرتفعاً بنسبة 15% عن إجمالي الأصول في عام 2020 البالغ 8.7 مليار درهم. كما وصل صافي القروض والسلفيات إلى 5.9 مليار درهم منخفضاً بسنبة 18% عن صافي عام 2020 والبالغ 7.2 مليار درهم إماراتي. بلغ إجمالي ودائع العملاء 8.5 مليار درهم مرتفعاً بنسبة 19% عن عام 2020 والبالغ 7.1 درهم.

يبدو لنا مستقبل "بنك الاستثمار" واعداً مع عودة الثقة تدريجياً إلى قطاع الأعمال وبفضل المساندة المستمرة من مساهم البنك الرئيسي حكومة الشارقة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعم سيولة البنك و خطة معالجة رأس المال ، مما سيساهم في تعزيز سيولة و قاعدة رأس مال البنك في عام 2022.

وبالتوازي، خلال الأشهر المقبلة، سنقوم بصب تركيزنا على تطوير إعادة هيكلة البنك وتحسين قدراتنا على تحصيل الديون لاسترداد القروض المتعثرة ودعم جهود عملاءنا المبذولة للخروج من أزماتهم السابقة بينما نبقى على يقظة لأي فرص عمل قد تكون متاحة للبنك.

ولا يسعني إلا أن أتوجه ،بالأصالة عن نفسي وإخواني أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة حفظه الله لما يقدمه سموّه لنا من دعم مستمر وتوجيهات سديدة، والتي لولاها لما تمكّن بنك الاستثمار من مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية خلال العام.

وختاماً، يسعدني بالنيابة عن حضراتكم ان أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الإدارة العليا للبنك وموظفيه على مثابرتهم وجهودهم المتواصلة وإخلاصهم في العمل، ونتطلع جميعاً إلى استمرار إسهاماتهم الجوهرية في دعم البنك بينما يمضي بخطى واثقة وواعدة في مسيرته المتميزة.

صاحب السمو الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

ص.ب: ١٨٨٥، الشارقة - إ.ع.م. هاتف: ٥٩٨٠٥٥٥ (٦-٩٧١)، فاكس: ٥٦٩٣٨٠٧ (٦-٩٧١)، البريد الالكتروني sharjah@investbank.ae
P.O. Box 1885, Sharjah - U.A.E., Tel: (971-6) 5980555, Fax: (971-6) 5693807, E-mail: Sharjah@investbank.ae
Website: www.investbank.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الاستثمار ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الاستثمار ش.م.ع ("البنك") والشركة التابعة له (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن *فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة* المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تأكيد على أمر

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٢ من البيانات المالية الموحدة الذي ينص على أن البنك يعتمد على الدعم المستمر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحكومة الشارقة في إدارة متطلبات السيولة. ونود أيضاً أن نلفت الانتباه إلى الإيضاحين ٢ و٢٧ الذان ينصان على أنه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان البنك دون الحد الأدنى التنظيمي لمعدل كفاية رأس المال البالغ ١١,٥٪، ويواصل البنك التركيز على عدد من المبادرات لإدارة معدل كفاية رأس المال.

إن رأينا ليس معدلاً فيما يتعلق بهذا الأمر.

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)، رخصة رقم ١٠٢٤٥١
إعمار سكوير، مبنى رقم ٥، ص. ب. ١١٩٨٧، دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣١٠٠ ٣٠٤ ٤(٠) ٩٧١+، فاكس: ٩١٥٠ ٣٤٦ ٤(٠) ٩٧١+، www.pwc.com/me

جاك فاخوري ودوجلاس أومهوني ومراد النسور ورامي سرحان مسجلون في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي	• قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة • تقييم الإدارة لإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع موجوداتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل. كما تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ وبالنسبة إلى عينة التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. ➢ قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: • الإطار المفاهيمي المستخدم في إعداد سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. • منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لفئات الموجودات المالية لدى المجموعة.

منهجنا في التدقيق (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع) وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٤-٣-١ من البيانات المالية الموحدة. يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة.	• معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. • وبالنسبة لعينة التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، بما في ذلك النظر في التسديدات والضمانات. ➢ وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمحفظة الائتمانية للشركات في المرحلة الثالثة، فقد أجرينا تقييماً مستقلاً لتحديد مدى ملاءمة افتراضات وضع المخصصات لعينة من التعرضات المختارة على أساس الخطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم تكوين رأي مستقل حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والأطراف المقابلة في ملفات الائتمان. ➢ قمنا بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة للتأكد من التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وكذلك الإفصاحات المتعلقة بتأثير كوفيد-١٩ على الخسائر الائتمانية المتوقعة.
تقييم الإدارة لإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية قامت الإدارة ومجلس الإدارة بتقييم مدى ملاءمة إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية. وعند إجراء تقييمهم، أخذت الإدارة ومجلس الإدارة في الاعتبار متطلبات السيولة للمجموعة، بالإضافة إلى دعم السيولة المقدم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وعلى وجه الخصوص، تسهيل إعادة شراء بمبلغ ١,٦ مليار درهم الذي قدمه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمجموعة خلال السنة. نتيجة لتقييمهم، والذي يتطلب استخدام افتراضات وأحكام هامة، قررت الإدارة ومجلس الإدارة أنه من المناسب إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالأحكام التي مارستها المجموعة في إجراء تقييم مبدأ الاستمرارية: ➢ طرحنا استفسارات إلى الإدارة والمكلفين بالحوكمة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بالتقدم المحرز في خطة السيولة للمجموعة. ➢ ناقشنا مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مدى التزامه بدعم السيولة المستمر للبنك. ➢ راجعنا الوثائق والاتفاقيات فيما يتعلق بتسهيل السيولة البالغ ١,٦ مليار درهم مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، خلال السنة، مقابل ترتيب إعادة شراء يتضمن سندات دين صادرة عن حكومة الشارقة للمجموعة. ➢ اطلعنا على وثائق بشأن تمديد أجل استحقاق صكوك حكومة الشارقة حتى ٢٣ مارس ٢٠٢٣.

منهجنا في التدقيق (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
يعتبر مبدأ الاستمرارية المستخدم في إعداد البيانات المالية الموحدة من أمور التدقيق الرئيسية في ضوء الأحكام الهامة التي تمارسها الإدارة والافتراضات التي اتخذتها عند إجراء تقييم مبدأ الاستمرارية للمجموعة.	➢ قيّمنا متطلبات السيولة للمجموعة وتركيز الودائع والنقص المتوقع للمودعين في المستقبل. ➢ قيّمنا مدى كفاية إفصاحات المجموعة في الإيضاح رقم ٢ حول تقييم الإدارة لمبدأ الاستمرارية عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به - على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في عملها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

pwc

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الاستثمار ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.

- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الاستثمار ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 وتعديلاته، نفيدكم بما يلي:

1) أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

2) أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 وتعديلاته.

3) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.

4) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.

5) أن المجموعة لم تقم بشراء أي أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) من البيانات المالية الموحدة.

6) أن الإيضاح رقم (23) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.

7) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وتعديلاته، أو فيما يتعلق بالبنك، ونظامها الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2021.

8) أن الإيضاح رقم (19-1) حول البيانات المالية يبين المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (114) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
8 أبريل 2022

رامي سرحان
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 1152
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بنك الاستثمار ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد

	إيضاح	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى البنوك المركزية	٦	١,٤٤٦,٤٨٢	٥١٨,٨٩٣
مبالغ مستحقة من البنوك	٧	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧
استثمارات في أوراق مالية	٨	٢,٠١١,٧٧٨	١٢٢,٥١٥
قروض وسلفيات للعملاء	٩	٥,٩٣٠,٣٦٧	٧,٢٤٣,٦٣٧
موجودات أخرى	١٠	٥٥٤,٥١١	٦٨٣,٥٨٥
مجموع الموجودات		١٠,٠٥٩,٩٧٤	٨,٧٣٣,٨١٧
المطلوبات			
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١٢	٧٥٤,٥١١	٣٨٨,٤٨٥
ودائع من العملاء	١٣	٨,٤٧٠,٥٦٩	٧,١٤٧,٤٦٠
مطلوبات أخرى	١٤	٢١٤,٣٧٠	٢٨٨,٠٥٥
مجموع المطلوبات		٩,٤٣٩,٤٥٠	٧,٨٢٤,٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	٣,١٨٠,٩٨٢	٣,١٨٠,٩٨٢
تخفيض السهم	١٥	(٤٧٧,٨٥٧)	(٤٧٧,٨٥٧)
احتياطي القيمة العادلة		(٤٠,٩٨٨)	(٤١,١٦٩)
خسائر متراكمة		(٢,٠٤١,٦١٣)	(١,٧٥٢,١٣٩)
صافي حقوق الملكية		٦٢٠,٥٢٤	٩٠٩,٨١٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٠,٠٥٩,٩٧٤	٨,٧٣٣,٨١٧

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة وصرّح بإصدارها بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٢٢ ، ووقعها نيابة عن المجلس:

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

بنك الاستثمار ش.م.ع

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
		٢٠٢١	٢٠٢٠
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات التشغيلية			
إيرادات الفوائد	١٦	٣٠٢,٤٨١	٣٤٧,٨٢٧
مصاريف الفوائد	١٦	(١٨١,٤٧٠)	(٢٣٣,٢٢٠)
صافي إيرادات الفوائد		١٢١,٠١١	١١٤,٦٠٧
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	١٧	٥٨,٤٤٣	٨٥,٥٥١
صافي الإيرادات من العملات الأجنبية		٧,٨٠٦	٨,٠٢٣
مصاريف أخرى	١٨	(١٤,٧٠٢)	(٢٠,٩٦٨)
مجموع الإيرادات التشغيلية		١٧٢,٥٥٨	١٨٧,٢١٣
المصاريف التشغيلية			
مصاريف عمومية وإدارية	١٩	(١٦٥,٨٢١)	(١٨٠,٤٥١)
مجموع المصاريف التشغيلية		(١٦٥,٨٢١)	(١٨٠,٤٥١)
الأرباح التشغيلية قبل الانخفاض في القيمة		٦,٧٣٧	٦,٧٦٢
صافي مخصص الانخفاض في القيمة	٢٠	(٢٩٤,٥٦٩)	(٣٦٣,٠٧٤)
خسارة السنة		(٢٨٧,٨٣٢)	(٣٥٦,٣١٢)
خسارة السهم الواحد (درهم إماراتي)	٢١	(٠,٠٩١)	(٠,١١٢)

بيان الدخل الشامل الموحد

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
خسارة السنة	(٢٨٧,٨٣٢)	(٣٥٦,٣١٢)
الخسارة الشاملة الأخرى:		
البنود التي لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١,٤٦١)	(١٩,٨٥٨)
مجموع البنود التي لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة	(١,٤٦١)	(١٩,٨٥٨)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	(٢٨٩,٢٩٣)	(٣٧٦,١٧٠)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

	رأس المال ألف درهم	تخفيض السهم ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٣,١٨٠,٩٨٢	(٤٧٧,٨٥٧)	٤٥٠,٦٨٨	٤٥٠,٦٨٨	(١٠٣,٧٣٠)	(٢,٢١٤,٧٨٤)	١,٢٨٥,٩٨٧
خسارة السنة	-	-	-	-	-	(٣٥٦,٣١٢)	(٣٥٦,٣١٢)
الخسارة الشاملة الأخرى							
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(١٩,٨٥٨)	-	(١٩,٨٥٨)
مجموع الخسارة الشاملة	-	-	-	-	(١٩,٨٥٨)	(٣٥٦,٣١٢)	(٣٧٦,١٧٠)
تحويل خسارة من استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	٨٢,٤١٩	(٨٢,٤١٩)	-
تحويل الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص إلى الخسائر المتراكمة	-	-	(٤٥٠,٦٨٨)	(٤٥٠,٦٨٨)	-	٩٠١,٣٧٦	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣,١٨٠,٩٨٢	(٤٧٧,٨٥٧)	-	-	(٤١,١٦٩)	(١,٧٥٢,١٣٩)	٩٠٩,٨١٧

بنك الاستثمار ش.م.ع

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

	رأس المال ألف درهم	تخفيض السهم ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٣,١٨٠,٩٨٢	(٤٧٧,٨٥٧)	(٤١,١٦٩)	(١,٧٥٢,١٣٩)	٩٠٩,٨١٧
خسارة السنة	-	-	-	(٢٨٧,٨٣٢)	(٢٨٧,٨٣٢)
الخسارة الشاملة الأخرى					
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(١,٤٦١)	-	(١,٤٦١)
مجموع الخسارة الشاملة	-	-	(١,٤٦١)	(٢٨٧,٨٣٢)	(٢٨٩,٢٩٣)
تحويل خسارة من استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الخسائر المتراكمة	-	-	١,٦٤٢	(١,٦٤٢)	-
الرصيد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١	٣,١٨٠,٩٨٢	(٤٧٧,٨٥٧)	(٤٠,٩٨٨)	(٢,٠٤١,٦١٣)	٦٢٠,٥٢٤

بنك الاستثمار ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
		٢٠٢١	٢٠٢٠
		ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
خسارة السنة		(٢٨٧,٨٣٢)	(٣٥٦,٣١٢)
تعديلات:			
استهلاك		٦,٥٣٣	١٢,٢٦٨
صافي الربح من استثمارات في أوراق مالية		(٣٧٢)	(١٢,٣٩٥)
ربح من بيع استثمارات عقارية		(١,٥٠٠)	
خسارة القيمة العادلة على عقارات معاد تملّكها		٩,٩١٤	٦٠,٦١٠
صافي خسارة الانخفاض في القيمة		٢٩٤,٥٦٩	٣٦٣,٠٧٤
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢١,٣١٢	٦٧,٢٤٥
التغير في الودائع لأجل المحتفظ بها لدى المصرف المركزي التي تستحق بعد ثلاثة أشهر		(٧٤,٩١٤)	-
التغير في الاحتياطيات المحتفظ بها لدى المصرف المركزي		(١٩,٤٥٦)	١٥٧,٠٨٣
التغير في القروض والسلفيات للعملاء*		٧٥٠,٣٨٠	٨٠٧,٤٨٠
التغير في الموجودات الأخرى		٨٩,٩٠٣	١٢٣,٣٧٥
التغير في المبالغ المستحقة إلى البنوك		٤,٤١٢	(٦٥)
التغير في الودائع من العملاء*		٣٢٣,١٠٩	(٢,٧٥٨,٦٥٧)
التغير في المطلوبات الأخرى		(٧٣,٦٨٥)	(٢٢٤,١٩٤)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		١,٠٢١,٠٦١	(١,٨٢٧,٧٣٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات		(٨,٢٧٦)	(٥,٨١١)
شراء استثمارات في أوراق مالية*		(٧٥٠,٦١١)	(٣٣٠,٥٧٠)
متحصلات من بيع في استثمارات في أوراق مالية		١١٠,٥٥٢	٤٦٢,٠٢٣
متحصلات من بيع استثمارات عقارية		٣٢,٥٠٠	-
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(٦١٥,٨٣٥)	١٢٥,٦٤٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من تمويل إعادة الشراء		٦٣٦,٦١٤	٣٨٨,٣٨٦
سداد التسهيلات بالتكلفة الصفرية		(٢٧٥,٠٠٠)	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٣٦١,٦١٤	٣٨٨,٣٨٦
صافي التغير في النقد وما في حكمه		٧٦٦,٨٤٠	(١,٣١٣,٧٠٥)
النقد وما في حكمه في ١ يناير		٥٨٨,٧٦٨	١,٩٠٢,٤٧٣
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	٢٢	١,٣٥٥,٦٠٨	٥٨٨,٧٦٨

* معاملات غير نقدية

نتيجة للمعاملة المتعلقة بشراء صكوك حكومة الشارقة، تم تسجيل قيمة الاستثمار بمبلغ ١,٢٥ مليار درهم مقابل قروض بمبلغ ٢٥٠ مليون درهم وودائع العملاء بمبلغ مليار درهم من حكومة الشارقة. وتعتبر هذه المعاملة معاملة غير نقدية.

بنك الاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١ الوضع القانوني والأنشطة

بنك الاستثمار ش.م.ع ("بنك الاستثمار" أو "البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست سنة ١٩٧٥ بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة. يقع العنوان المسجل للبنك في شارع الزهراء، ص. ب. ١٨٨٥، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

حصل بنك الاستثمار على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لمزاولة الأنشطة البنكية، ويتمثل النشاط الرئيسي للبنك في تقديم الخدمات البنكية للشركات والأفراد من خلال شبكة فروعه الكائنة في الشارقة ودبي وأبوظبي. كما يزاول بنك الاستثمار الأنشطة البنكية من خلال فرعه في بيروت بلبنان ("الفرع") المرخص من مصرف لبنان ("مصرف لبنان المركزي"). ونتيجة للأزمة المالية والاقتصادية السائدة في لبنان، بدأ الفرع في عملية التصفية بعد الحصول على الموافقات التنظيمية من مصرف لبنان المركزي في يوليو ٢٠٢١. وعليه، تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لفرع لبنان والتي يتم عرضها على أساس غير مبدأ الاستمرارية.

أسهم البنك مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

لدى البنك شركة تابعة مملوكة له بالكامل "ألفا للخدمات المالية م.م.ح" وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي لتقديم خدمات الدعم للبنك.

يتعين على البنك، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، الامتثال لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته. دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٢١ ("قانون الشركات") الصادر في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢. وللبنك مهلة ١٢ شهرًا اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢٢ للامتثال لأحكامه.

تشمل البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ البنك وشركته التابعة (يُشار إليهما معاً باسم "المجموعة").

٢ إعادة هيكلة رأس المال والسيولة

رأس المال ووضع السيولة

في ظل بيئة الاقتصاد الكلي المتواضعة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان، قام البنك بتسجيل صافي مخصصات انخفاض في القيمة بمبلغ ٠,٣ مليار درهم في سنة ٢٠٢١ (٠,٤ مليار درهم في سنة ٢٠٢٠). ونتيجة لذلك، انخفض مجموع حقوق الملكية للبنك إلى ٠,٦ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٠,٩ مليار درهم) مع انخفاض معدل كفاية رأس المال للبنك إلى ٩,٢٩٪ (الحد الأدنى التنظيمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هو ١١,٥٪). يعمل البنك بالتنسيق الوثيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحكومة الشارقة، المساهم الأكبر في البنك، اللذين تم إطلاعهما على تطورات الوضع مع تقدم البنك نحو الانتهاء من خطة إعادة الرسملة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (تابع)

٢ إعادة هيكلة رأس المال والسيولة (تابع)

ظل معدل الموجودات السائلة المؤهلة للبنك قوياً خلال السنة وبلغ ١٩٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة مع ١,٣٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (الحد الأدنى التنظيمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هو ٧٪). وقد تحقق ذلك من خلال دعم السيولة الكبير الذي تم تلقيه من حكومة الشارقة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال سنة ٢٠٢١. وفي مارس ٢٠٢١، أبرم البنك اتفاقية إعادة شراء في سياق العمل الاعتيادي مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مضمونة باستثمارات محتفظ بها في صكوك حكومة الشارقة، مما يتيح للبنك سحب مبلغ ١,٦ مليار درهم في إطار دعم السيولة. وتم تجديد الاتفاقية لسنة إضافية. وعلى هذا النحو، فإن صكوك حكومة الشارقة تستحق في ٢٣ مارس ٢٠٢٣.

تمكن البنك من جذب ودائع جديدة وإعادة التفاوض على عوائد الودائع بأسعار تنافسية خلال السنة.

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في وقت سابق إعلاناً صحفياً في ١٦ ديسمبر ٢٠١٨، وأكد لاحقًا أنه سيواصل تقديم الدعم للبنك من خلال توفير تسهيلات السيولة.

يواصل البنك التركيز على عدد من المبادرات لإدارة السيولة وأرصدة الودائع بما في ذلك جذب الودائع والاحتفاظ بها. وبالنظر إلى دعم السيولة الذي يقدمه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحكومة الشارقة التزامًا بدعم تعزيز قاعدة رأس مال البنك، يعتقد مجلس الإدارة والإدارة أن البنك سيكون لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها.

وعليه، فقد تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٣ أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته. ويجب على البنك، وفقًا للمادة رقم ٣٠٢ من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته، عقد اجتماع للجمعية العمومية لمناقشة استمرار عمل البنك، خلال ثلاثين يومًا من إصدار هذه البيانات المالية.

(ب) أساس القياس

أُعدت هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا قياس بعض الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

هذه المعلومات المالية الموحدة معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)، الذي يعد العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة، وهي مقربة إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف.

٣ أساس الإعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصورة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترة مستقبلية تتأثر بهذا التعديل.

المجالات الهامة التي تنطوي على تقديرات غير مؤكدة أو أحكام هامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المدرجة في المعلومات المالية الموحدة هي على النحو التالي:

(١) تصنيف الموجودات المالية

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييمات نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالموجودات على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل فقط المبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاما خاصة لتقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وبشأن ما إذا كان بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة).

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تحديد المعايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وما يرتبط بها من الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٣ أساس الإعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(٣) القيمة العادلة للمشتقات والسندات غير المدرجة

يتم تحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم. وعند استخدام أساليب التقييم (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، فإنه يتم اختبارها قبل استخدامها ومعايرتها للتأكد من أن المخرجات تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة. وإلى الحد الممكن عملياً، لا تستخدم النماذج سوى البيانات التي يمكن ملاحظتها، ولكن هناك مجالات مثل مخاطر الائتمان (الخاصة وللأطراف المقابلة) والتقلبات والارتباطات قد تتطلب من الإدارة وضع تقديرات. وقد تؤثر التغيرات في الافتراضات حول هذه العوامل على القيم العادلة المبلغ عنها للأدوات المالية.

(٤) عقارات مُعاد تملّكها

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات المعاد تملكها من قبل خبير تقييم عقاري خارجي مستقل لديه مؤهلات مهنية ملائمة ومتعارف عليها وخبرة حديثة في تقييم عقارات في مواقع وفئات مماثلة للعقارات التي يجري تقييمها. يقوم خبير التقييم المستقل بتقييم القيمة العادلة لمحفظة العقارات المعاد تملكها لدى المجموعة سنوياً.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

٤-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنتين الحالية والسابقة.

- **إصلاح معدل الفائدة المعياري (إيبور) - تعديلات المرحلة الثانية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ -** تعالج تعديلات المرحلة الثانية القضايا التي تنشأ عن تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك استبدال معيار واحد بآخر بديل. تغطي التعديلات المجالات التالية:

  - المحاسبة عن التغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإصلاح معدل إيبور: للأدوات التي ينطبق عليها قياس التكلفة المطفأة، تتطلب التعديلات من الكيانات، كوسيلة عملية، المحاسبة عن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة إصلاح معدل الفائدة السائد بين البنوك (إيبور) عن طريق تحديث معدل الفائدة الفعلي باستخدام التوجيهات الواردة في الفقرة ب ٥-٤-٥ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ونتيجة لذلك، لا يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر فورية. تنطبق هذه الطريقة العملية فقط على مثل هذا التغيير وفقط بالقدر الضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح معدل إيبور وعندما يكون الأساس الجديد مكافئ اقتصاديًا للأساس السابق. يتعين على شركات التأمين التي تطبق الإعفاء المؤقت من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أيضًا تطبيق نفس الوسيلة العملية. تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ أيضًا ليتطلب من المستأجرين استخدام وسيلة عملية مماثلة عند المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار التي تغير أساس تحديد دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة لإصلاح معدل إيبور.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي بدأت في ١ يناير ٢٠٢١ (تابع)

- إصلاح معدل الفائدة المعياري (إيبور) - تعديلات المرحلة الثانية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦

  - تاريخ انتهاء إعفاء المرحلة الأولى لمكونات المخاطر غير المحددة تعاقديًا في علاقات التحوط: تتطلب تعديلات المرحلة الثانية من المنشأة التوقف على أساس مستقبلي عن تطبيق إعفاءات المرحلة الأولى على مكونات المخاطر غير المحددة تعاقديًا عند إجراء تغييرات على مكونات المخاطر غير المحدد تعاقديًا، أو عندما تتوقف علاقة التحوط، أيهما أسبق. لم يتم تقديم تاريخ انتهاء في تعديلات المرحلة الأولى لمكونات المخاطر.

  - استثناءات مؤقتة إضافية من تطبيق متطلبات محاسبة التحوط المحددة: توفر تعديلات المرحلة الثانية بعض الإعفاءات المؤقتة الإضافية من تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على علاقات التحوط المتأثرة بشكل مباشر بإصلاح معدل إيبور.

  - إفصاحات إضافية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ تتعلق بإصلاح معدل إيبور: تتطلب التعديلات الإفصاح عن: (١) كيفية إدارة المنشأة للتحول إلى معدلات معيارية بديلة، ومدى تقدمها والمخاطر الناشئة عن هذا التحول، و(٢) معلومات كمية حول المشتقات وغير المشتقات التي لم يتم تحويلها بعد، مصنفة حسب معدل الفائدة المعياري الجوهري، و(٣) وصف لأية تغييرات في استراتيجية إدارة المخاطر نتيجة لإصلاح معدل إيبور.

- **التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، "عقود الإيجار" - امتيازات الإيجار ذات الصلة بكوفيد-١٩** - نتيجة لوباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. في مايو ٢٠٢٠، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ الذي يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين لتحديد ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بفيروس كوفيد-١٩ هو تعديل لعقد الإيجار. في ٣١ مارس ٢٠٢١، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً إضافياً لتمديد تاريخ الوسيلة العملية من ٣٠ يونيو ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. يمكن للمستأجرين اختيار حساب امتيازات الإيجار بنفس طريقة الاحتساب إذا لم يكن هنالك تعديلات على عقد الإيجار. في كثير من الحالات، سينتج عن ذلك حساب الامتياز كدفعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي يحدث فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى تخفيض الدفعات.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	*سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد*
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، "عقود التأمين" - في ١٨ مايو ٢٠١٧، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم ١٧ إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية". يتطلب المعيار الدولي رقم ١٧ نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسّط للأقساط يُسمح به للالتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة. إن الإدارة بصدد تقييم أثر التعديل أعلاه على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	١ يناير ٢٠٢٣
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية" حول تصنيف المطلوبات- توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "تسوية" التزام. من المتوقع أن يكون تأثير التعديلات أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	مؤجلة حتى الفترات المحاسبية التي لا تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٢٤

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ (تابع)

التعديلات الطفيفة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧، وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦	١ يناير ٢٠٢٢
تحدّث التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "اندماجات الأعمال" مرجعاً في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ حول الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية دون تغيير المتطلبات المحاسبية لعمليات اندماج الأعمال. تحظر التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ "الممتلكات والمنشآت والمعدات" على الشركة أن تقتطع من تكلفة الممتلكات والمنشآت والمعدات المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء إعداد الشركة للأصل لاستخدامه المقصود. وبدلاً من ذلك، ستعترف الشركة بمتحصلات البيع والتكاليف ذات الصلة في الربح أو الخسارة. تحدد التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" التكاليف التي تأخذها الشركة في عين الاعتبار عند تقييم ما إذا كان العقد سيكون خاسرًا. تُدخل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار". من المتوقع أن يكون تأثير التعديلات أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	
التعديلات الطفيفة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨	١ يناير ٢٠٢٣
تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسات المحاسبية ومساعدة مستخدمي البيانات المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية. من المتوقع أن يكون تأثير التعديلات أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - الضريبة المؤجلة ذات الصلة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة	
تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الاعتراف المبدئي، تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم. من المتوقع أن يكون تأثير التعديلات أعلاه غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	

تقوم المجموعة حاليا بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعتزم تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول. ليس هناك معايير أخرى جديدة ذات صلة قابلة للتطبيق أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكنها لا تسري للمرة الأولى على السنة المالية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) طرق القياس

(١) التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية المعدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسائر الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إدراج التغيرات في بيان الدخل.

(٢) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية، والتي يتم حساب إيرادات الفائدة الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة).

(٣) الاعتراف المبدئي والقياس

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية الاعتيادية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(أ) طرق القياس (تابع)

(٣) الاعتراف المبدئي والقياس (تابع)

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تقوم المجموعة عند الاعتراف المبدئي بقياس الموجودات والمطلوبات المالية بقيمها العادلة زائداً أو ناقصاً تكاليف العاملات الإضافية المنسوبة بشكل مباشر إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملات للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصاريف في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وبعد الاعتراف المبدئي مباشرة، يتم إدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والذي ينتج عنه إدراج خسارة محاسبية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما ينشأ أصل جديد.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

- عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.

- في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاؤها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

(ب) الموجودات المالية

أدوات الدين:

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:
- نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات.
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ب) الموجودات المالية (تابع)

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة والمقاسة. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: تقاس الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، وغير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- تدرج الحركات في القيمة الدفترية في الدخل الشامل الآخر، باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل. وعندما يتم استبعاد الأصل المالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة سابقًا في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل ويتم إدراجها في "الإيرادات الأخرى". تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

(١) التصنيف والقياس اللاحق

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثمارات الديون التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءا من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة وتعرض في بيان الدخل ضمن "الإيرادات الأخرى" في الفترة التي تنشأ فيها. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ب) الموجودات المالية (تابع)

(١) التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

- نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

- معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط المبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الأصلية والفوائد"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفوائد تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ومعدل الفوائد الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الاستثمار في أدوات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال الفترة.

<u>أدوات حقوق الملكية:</u>

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ب) الموجودات المالية (تابع)

(١) التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل بما في ذلك عند الاستبعاد. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كإيرادات أخرى عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

(٢) الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالتقييم على أساس مستقبلي للخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ب) الموجودات المالية (تابع)

(٣) تعديل القروض

تقوم المجموعة أحيانًا بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للعملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل العائد على الأرباح/ القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغير جوهري في معدل الفائدة.
- إذا كان هناك تغيير في عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضا لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضًا بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضًا في بيان الدخل كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ب) الموجودات المالية (تابع)

(٣) تعديل القروض (تابع)

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الدخل.

يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

(٤) إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد الدفعات ما لم تقم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ج) المطلوبات المالية

(١) التصنيف والقياس اللاحق

في كل من الفترة الحالية والسابقة، يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، باستثناء:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة (على سبيل المثال، المراكز القصيرة في المحفظة التجارية) والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها على أنها المبلغ الذي لا يعزى إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر السوق) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في بيان الدخل.
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف والتي بموجبها يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، تقوم المجموعة بإدراج أي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
- عقود الضمان المالي والتزامات القروض.

(٢) إلغاء الاعتراف

يُلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاء أجله).

يتم احتساب التبادل بين المجموعة والمقرضين الأصليين لأدوات الدين بشروط مختلفة بشكل كبير، بالإضافة إلى التعديلات الجوهرية في شروط المطلوبات المالية القائمة، كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة. تختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بعد خصم أي رسوم مقبوضة ومخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي، تختلف بنسبة ١٠٪ على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل نوعية أخرى، مثل العملة التي تدرج بها الأداة، والتغيرات في نوع معدل الربح، وميزات التحويل الجديدة المتعلقة بالأداة والتغير في الضمانات، تؤخذ بعين الاعتبار أيضًا. في حالة احتساب سعر الصرف لأدوات الدين أو تعديل الشروط كإطفاء، يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة كجزء من الربح أو الخسارة على الإطفاء. إذا لم يتم احتساب سعر الصرف أو التعديل كإطفاء، فإن أي تكاليف أو رسوم متكبدة تؤدي إلى تعديل القيمة الدفترية للمطلوبات ويتم إطفاؤها على المدة المتبقية للمطلوبات المعدلة.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(د) عقود الضمان المالي والتزامات القروض

عقود الضمان المالي هي عبارة عن عقود تُلزم الطرف المصدر بإجراء دفعات محددة لتعويض صاحب العقد عن أي خسارة تلحق به نتيجة إخفاق أحد المدينين في إجراء الدفعات المستحقة عليه عند استحقاقها، وذلك وفقاً لأحكام أداة الدين. تُمنح مثل هذه الضمانات المالية للبنوك والمؤسّسات المالية والجهات الأخرى بالنيابة عن العملاء كضمان للقروض والسحب على المكشوف وغيرها من التسهيلات البنكية.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسارة.
- العلاوة المقبوضة عند الاعتراف المبدئي ناقصًا الدخل المعترف به وفقًا لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.

(هـ) التزامات القروض

يتم قياس التزامات القروض المقدمة من المجموعة باعتبارها مبلغ مخصص الخسارة. ولم تقدم المجموعة أي التزامات لتقديم القروض بمعدل فائدة أقل من السوق، أو قروض يمكن تسويتها نقدًا أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.

بالنسبة لالتزامات القروض، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر كمخصص. ومع ذلك، بالنسبة للعقود التي تشمل كلا من القرض والالتزام غير المسحوب، لا يمكن للمجموعة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من عنصر الالتزام غير المسحوب بشكل منفصل عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من عنصر القرض، ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزام غير المسحوب مع مخصص خسارة القرض. إلى الحد الذي تتجاوز فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة مجتمعة إجمالي القيمة الدفترية للقرض، يتم إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص.

(و) أساس التوحيد

الشركة التابعة

الشركة التابعة هي المنشأة المستثمر فيها التي تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تكون معرّضة لعوائد متغيرة أو لديها حقوق فيها نتيجة مشاركتها في المنشأة المستثمر فيها إضافة إلى قدرتها على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على هذه المنشأة. تدرج البيانات المالية للشركة التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتفاء هذه السيطرة.

المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات وأي إيرادات أو مصاريف غير محققة الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة (باستثناء أرباح أو خسائر المعاملات الناشئة بالعملة الأجنبية) عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الأرباح غير المحققة في حالة واحدة وهي عندما يتوفر دليل على حدوث انخفاض في القيمة.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ز) إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الأصل أو المطلوب المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عموماً على أساس الاستحقاق عندما تقوم المجموعة بتنفيذ التزامات الخدمة ذات الصلة. عندما لا يُتوقع أن يؤدي التزام القرض إلى سحب القرض، يتم الاعتراف برسوم الالتزام على أساس القسط الثابت على مدار فترة الالتزام. ويتم إدراج مصاريف الرسوم والعمولات الأخرى في المصاريف عند استلام الخدمات ذات الصلة.

(ح) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يثبت حق المجموعة في استلام الإيرادات. وعادةً ما يكون ذلك التاريخ هو نفس تاريخ إعلان توزيعات الأرباح السابقة عن سندات الملكية.

(ط) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المجموعة حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو بيع الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.
لا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي إلا عندما تسمح بذلك المعايير الدولية للتقارير المالية أو عندما تتعلق بأرباح أو خسائر ناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما هو الحال في نشاط المتاجرة الخاص بالمجموعة.

(ي) مبادئ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة، إن أتيح لها ذلك، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، تحدد المجموعة حينها القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ي) مبادئ قياس القيمة العادلة (تابع)

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في حساب الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محافظ الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.
لا تقل القيمة العادلة للوديعة تحت الطلب عن المبلغ المستحق الدفع عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ قد يُطلب فيه دفع المبلغ.

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

(ك) الأدوات المالية المشتقة - المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

تبرم المجموعة أساساً عقود الأدوات المالية المشتقة لتلبية متطلبات العملاء. تتضمن المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر الداخلية جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة غير المصنفة كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي الموحد.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ل) العملة الأجنبية

(١) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بذلك التاريخ. إن أرباح أو خسائر العملة الأجنبية للبنود النقدية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالدرهم الإماراتي في بداية السنة المعدلة بالفائدة الفعلية والدفعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر الصرف الفوري في نهاية السنة.

ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة، إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ المعاملة.

يتم عموماً الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٢) العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف الفوري في تاريخ التقرير. ويتم تحويل إيرادات ومصاريف العمليات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بأسعار الصرف الفورية في تاريخ المعاملات.

تدرج فروق صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر، ويتم تجميعها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية (احتياطي التحويل)، فيما عدا فرق التحويل المخصص للحصص غير المسيطرة.

عندما يتم استبعاد عملية أجنبية بحيث يتم فقدان السيطرة، يعاد تصنيف المبلغ التراكمي في احتياطي التحويل المتعلق بتلك العملية الأجنبية إلى الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة عند الاستبعاد. إذا استبعدت المجموعة جزءاً فقط من حصتها في شركة تابعة ويتضمن هذا الجزء عملية أجنبية مع الاحتفاظ بالسيطرة، يعاد توزيع الحصة ذات الصلة من المبلغ التراكمي إلى الحصص غير المسيطرة.

إذا كانت تسوية بند مالي مستحق من أو إلى عملية أجنبية غير مخطط لها أو غير مرجحة في المستقبل المنظور، فإن فروق العملة الأجنبية الناشئة من هذا البند تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي التحويل ضمن حقوق الملكية.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(م) ممتلكات ومعدات

(١) الاعتراف والقياس

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة عن الانخفاض في القيمة. تشتمل التكلفة على النفقات التي تعزى مباشرة إلى اقتناء الأصل.

(٢) التكلفة اللاحقة

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة إلا عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالنفقات إلى المجموعة. وتدرج كافة تكاليف التصليحات والصيانة المنتظمة ضمن المصاريف عند تكبدها.

(٣) استهلاك

يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمعدات بعد خصم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية، ويتم الاعتراف به عموماً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ولا يُحتسب استهلاك على الأرض.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة لبنود الممتلكات والمعدات الرئيسية:

	السنوات
مبانٍ	٢٠ إلى ٣٠
تجهيزات وتحسينات مكتبية	١٠
أثاث ومعدات مكتبية	٢ إلى ٥
مركبات	٣

يعاد تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ التقرير، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً. لا يحتسب أي استهلاك على أراضي التملك الحر والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز. يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات بالقيمة الدفترية. وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(ن) عقارات مُعاد تملّكها

تحتفظ المجموعة بعقارات معاد تملكها من خلال تنفيذ الضمان على القروض والسلفيات. تقاس العقارات المعاد تملكها بالتكلفة عند الاعتراف المبدئي ولاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير فيها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تحدد المجموعة القيمة العادلة على أساس التقييمات المقدمة من قبل خبير تقييم مستقل لديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديه خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات المعاد تملكها التي يجري تقييمها. يجني البنك إيرادات من تأجير العقارات حتى يتم التصرف فيها.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٤-٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(س) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة برصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناء على تقدير قيمة المكافآت المستقبلية التي يكون الموظفون قد اكتسبوها طوال مدة خدمتهم حتى تقاعدهم. ويتم احتساب هذا المخصص بناء على طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.
تساهم المجموعة في برنامج المعاشات للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو خطة مساهمات تقاعدية محددة، ويتم تحميل مساهمات المجموعة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذا البرنامج، يكون لدى المجموعة التزام قانوني وضمني بسداد المساهمات المحددة عند استحقاقها ولا توجد أي التزامات بدفع منافع مستقبلية.

(ع) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي، قانوني أو ضمني، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وعند الضرورة، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

(ف) الضمانات المالية والتزامات القروض

الضمانات المالية هي عبارة عن عقود تُلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن خسارة يتكبدها بسبب إخفاق مدين عن سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تتمثل التزامات القروض في الالتزامات المؤكدة بتقديم اعتماد وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.

يتم مبدئياً قياس المطلوبات الناتجة عن الضمانات المالية أو الالتزامات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من معدلات السوق، بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان أو الالتزام. ويتم لاحقاً تسجيل المطلوبات بالقيمة المطفأة أو بالقيمة الحالية لأي دفعة متوقعة لتسوية المطلوبات عندما تصبح الدفعة محتملة السداد بموجب الضمان، أيهما أكبر. يتم إدراج الضمانات المالية والالتزامات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من معدلات السوق ضمن المطلوبات الأخرى.

(ص) ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. تحتسب ربحية السهم الأساسية بقسمة الأرباح أو الخسائر المنسوبة لحملة الأسهم العادية لدى المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

(ق) نقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك المركزية والمبالغ المستحقة من البنوك الأخرى والودائع من البنوك الأخرى المحتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل.
يتم تسجيل النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

(ر) القروض والسلفيات للعملاء

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة ولا تنوي المجموعة بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

تقاس القروض والسلفيات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية. وبعد الاعتراف المبدئي، تقاس القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، باستثناء عندما تدرج المجموعة القروض والسلفيات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(ش) استثمارات في أوراق مالية

تقاس الاستثمارات في الأوراق المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الاستثمارات في الأوراق المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي تحتسب الاستثمارات في الأوراق المالية بناءً على تصنيفها وذلك إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقاس الاستثمارات في الأوراق المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية في الحالات التالية:

- يتم الاحتفاظ بها في نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وتؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية، في تواريخ محددة، إلى تدفقات نقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد.
- لا تكون مصنفة سابقاً على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تختار المجموعة أن تعرض تغيرات القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين المحتفظ بها لغرض استراتيجي في الدخل الشامل الآخر. وهذا الخيار نهائي ويتم على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي.

لا يعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ولا يدرج أي انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ السياسات المحاسبية (تابع)

(ت) توزيعات أرباح الأسهم العادية

تدرج توزيعات الأرباح المستحقة الدفع للأسهم العادية ضمن المطلوبات في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من قبل مساهمي البنك.

(خ) رأس المال

يتم تصنيف الأسهم العادية كحقوق ملكية، ويتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لإصدار الأسهم العادية وخيارات الأسهم كاقتطاع من حقوق الملكية، بعد خصم أي آثار ضريبية.

(ذ) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية لدى المجموعة، باستثناء الاستثمارات العقارية، بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأصل غير مالي في القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بانخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد معه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء، في حال لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

(ض) تقارير القطاعات

القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المجموعة ويشارك في أنشطة تجارية قد تجني منها المجموعة إيرادات وتتكبد مصاريف، وتتم مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من قبل إدارة المجموعة من أجل اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه، وتتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.

(ظ) منح حكومية

تحتسب المنح من الحكومة بالقيمة العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول على أن المنحة سيتم استلامها وأن المجموعة ستلتزم بكافة الشروط الملحقة بها. إن التأثير غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٥ التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن الجدول أدناه مطابقة بين بنود بيان المركز المالي الموحد وفئات الأدوات المالية.

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أخرى بالتكلفة المطفأة	مجموع القيمة الدفترية
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
الموجودات المالية				
نقد وودائع لدى البنوك المركزية	-	-	١,٤٤٦,٤٨٢	١,٤٤٦,٤٨٢
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	١١٦,٨٣٦	١١٦,٨٣٦
استثمارات في أوراق مالية	٢,٨٠٣	٨,٩٧٥	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠١١,٧٧٨
قروض وسلفيات للعملاء	-	-	٥,٩٣٠,٣٦٧	٥,٩٣٠,٣٦٧
مديونيات عملاء بموجب قبولات	-	-	٣٦,٩٢٤	٣٦,٩٢٤
موجودات مالية أخرى	-	-	٣٠,٧٢٢	٣٠,٧٢٢
	٢,٨٠٣	٨,٩٧٥	٩,٥٦١,٣٣١	٩,٥٧٣,١٠٩
المطلوبات المالية				
مبالغ مستحقة إلى البنوك	-	-	٧٥٤,٥١١	٧٥٤,٥١١
ودائع من العملاء	-	-	٨,٤٧٠,٥٦٩	٨,٤٧٠,٥٦٩
مطلوبات بموجب قبولات	-	-	٣٦,٩٢٤	٣٦,٩٢٤
مطلوبات مالية أخرى	-	-	٩٩,٦٤٥	٩٩,٦٤٥
			٩,٣٦١,٦٤٩	٩,٣٦١,٦٤٩

٥ التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أخرى بالتكلفة المطفأة	مجموع القيمة الدفترية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية				
نقد وودائع لدى البنوك المركزية	-	-	٥١٨,٨٩٣	٥١٨,٨٩٣
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	١٦٥,١٨٧	١٦٥,١٨٧
استثمارات في أوراق مالية	٢,٤٨٢	١٠,١٣٦	١٠٩,٨٩٧	١٢٢,٥١٥
قروض وسلفيات للعملاء	-	-	٧,٢٤٣,٦٣٧	٧,٢٤٣,٦٣٧
مديونيات عملاء بموجب قبولات	-	-	١١٢,٠٠٢	١١٢,٠٠٢
موجودات مالية أخرى	-	-	٤٠,٦٣٧	٤٠,٦٣٧
	٢,٤٨٢	١٠,١٣٦	٨,١٩٠,٢٥٣	٨,٢٠٢,٨٧١
المطلوبات المالية				
مبالغ مستحقة إلى البنوك	-	-	٣٨٨,٤٨٥	٣٨٨,٤٨٥
ودائع من العملاء	-	-	٧,١٤٧,٤٦٠	٧,١٤٧,٤٦٠
مطلوبات بموجب قبولات	-	-	١١٢,٠٠٢	١١٢,٠٠٢
مطلوبات مالية أخرى	-	-	١١٢,٩٨٣	١١٢,٩٨٣
			٧,٧٦٠,٩٣٠	٧,٧٦٠,٩٣٠

٦ نقد وودائع لدى البنوك المركزية

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
نقد في الصندوق	٢٢,٣٦١	١٧,٨٧٣
ودائع لدى البنوك المركزية	١,٢٩١,٢٢٣	٤٠٥,٥٧٨
متطلبات الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (راجع الإيضاح ٦-١)	٢١٥,٨٢٥	١٩٦,٣٦٩
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (راجع الإيضاح ٦-٢)	(٨٢,٩٢٧)	(١٠٠,٩٢٧)
	١,٤٤٦,٤٨٢	٥١٨,٨٩٣

٦-١ يجب الاحتفاظ بودائع الاحتياطي القانوني وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومصرف لبنان المركزي.

٦-٢ سيؤدي التغيّر بنسبة +/-٥٪ في معدل المخصص إلى تغيير بمبلغ +/-١٢ مليون درهم في الخسائر الائتمانية المتوقعة (٢٠٢٠: تغيير بمبلغ +/- ١٢ مليون درهم).

٧ مبالغ مستحقة من البنوك

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
إيداعات سوق المال	٢٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
أرصدة لدى بنوك أخرى	٩٦,٩٣٨	٩٥,٣١٧
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	(١٠٢)	(١٣٠)
	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧
التوزيع الجغرافي كالتالي:		
- داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٨,١٤٨	٩٨,٠٠٠
- خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٧٨,٧٩٠	٦٧,٣١٧
	١١٦,٩٣٨	١٦٥,٣١٧
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	(١٠٢)	(١٣٠)
	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧

٨ استثمارات في أوراق مالية

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات:

	محلية ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
استثمارات في أوراق مالية متداولة	٢,٨٠٣	٢,٨٠٣
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات في أوراق مالية متداولة	٧,٨٩٥	٧,٨٩٥
استثمارات في أوراق مالية غير متداولة	١,٠٨٠	١,٠٨٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:		
استثمارات في سندات دين (راجع إيضاح ٨-٢)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
	٢,٠١١,٧٧٨	٢,٠١١,٧٧٨
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (راجع الإيضاح ٨-٣)	-	-
	٢,٠١١,٧٧٨	٢,٠١١,٧٧٨

	محلية ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
استثمارات في أوراق مالية متداولة	٢,٤٨٢	٢,٤٨٢
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات في أوراق مالية متداولة	٩,٦٦٩	٩,٦٦٩
استثمارات في أوراق مالية غير متداولة	٤٦٧	٤٦٧
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:		
استثمارات في سندات دين (راجع إيضاح ٨-٢)	١١٠,١٩٠	١١٠,١٩٠
	١٢٢,٨٠٨	١٢٢,٨٠٨
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	(٢٩٣)	(٢٩٣)
	١٢٢,٥١٥	١٢٢,٥١٥

٨-١ لم تقم المجموعة بشراء أي استثمارات أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: لا شيء).

٨-٢ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تم رهن استثمارات في سندات دين بمبلغ ٢ مليار درهم (٢٠٢٠: ١١٠ مليون درهم) بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك تستحق في مارس ٢٠٢٢. وتم تجديد الاتفاقية لسنة إضافية. وعلى هذا النحو، فإن صكوك حكومة الشارقة تستحق في ٢٣ مارس ٢٠٢٣.

٨-٣ خلصت الإدارة إلى أن الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المحتفظ بها في صكوك حكومة الشارقة غير جوهرية.

٩ قروض وسلفيات للعملاء

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
سحوبات على المكشوف	٦,٠٨١,٤٠٥	٥,٩٩٢,٢٨١
كمبيالات مخصومة	١٠٤,٥٥٣	١٢٩,٥٠٤
إيصالات أمانة	٤٣٩,٤٣٨	٤٧٣,٢٤٥
قروض لأجل	٥,٤٣٢,٠٢٠	٥,٩٩٥,٩٦٦
	١٢,٠٥٧,٤١٦	١٢,٥٩٠,٩٩٦
مخصصات الانخفاض في القيمة (راجع الإيضاحين ٩-١ و٩-٢)	(٦,١٢٧,٠٤٩)	(٥,٣٤٧,٣٥٩)
صافي القروض والسلفيات للعملاء	٥,٩٣٠,٣٦٧	٧,٢٤٣,٦٣٧

٩-١ فيما يلي الحركة وفقًا للمرحلة في رصيد المنتج خلال السنة:

تحليل المنتجات وفقًا للمرحلة

المنتجات	٢٠٢١ المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المجموع ألف درهم
سحوبات على المكشوف	١,٢٧٥,٠٧٦	٢٨٣,٧٩٩	٤,٥٢٢,٥٣٠	٦,٠٨١,٤٠٥
كمبيالات مخصومة	٨,٢٧٨	٣,٣٢٧	٩٢,٩٤٨	١٠٤,٥٥٣
إيصالات أمانة	٢٥,١٦٠	٢٧,٦٥٠	٣٨٦,٦٢٨	٤٣٩,٤٣٨
قروض لأجل	١,١١٩,٩٨١	١,١٢٢,٢١١	٣,١٨٩,٨٢٨	٥,٤٣٢,٠٢٠
	٢,٤٢٨,٤٩٥	١,٤٣٦,٩٨٧	٨,١٩١,٩٣٤	١٢,٠٥٧,٤١٦

	٢٠٢٠ ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
سحوبات على المكشوف	١,٢٣٨,٠٠٩	٧١٠,٧٦١	٤,٠٤٣,٥١١	٥,٩٩٢,٢٨١
كمبيالات مخصومة	٣٠,٧٧٢	٩,٨٢٣	٨٨,٩٠٩	١٢٩,٥٠٤
إيصالات أمانة	١٣٤,١١٥	٢١,٧٨٩	٣١٧,٣٤١	٤٧٣,٢٤٥
قروض لأجل	١,٦٣٧,٦٨٤	١,٤٨٨,٢٩٥	٢,٨٦٩,٩٨٧	٥,٩٩٥,٩٦٦
	٣,٠٤٠,٥٨٠	٢,٢٣٠,٦٦٨	٧,٣١٩,٧٤٨	١٢,٥٩٠,٩٩٦

راجع إيضاح ٢٣ للإفصاح عن القروض والسلفيات للأطراف ذات العلاقة.

٩ قروض وسلفيات للعملاء (تابع)

٩-٢ فيما يلي الحركة خلال السنة في مخصص الانخفاض في القيمة:

	٢٠٢١			٢٠٢٠		
	المخصص ألف درهم	**فوائد معلقة ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**	المخصص ألف درهم	فوائد معلقة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير	٤,٢٧٠,٠٤٨	١,٠٧٧,٣١١	٥,٣٤٧,٣٥٩	٤,٠٧٤,٥٨٠	٦٦٢,١٢٠	٤,٧٣٦,٧٠٠
تحميل / فوائد معلقة	٣٩١,٧٢٠	٤٤٦,٧٥٧	٨٣٨,٤٧٧	٣١٩,٨٥١	٤٤٦,٨٧٤	٧٦٦,٧٢٥
رد	(٥,٥٥٠)	-	(٥,٥٥٠)	(٢٧,٨٧١)		(٢٧,٨٧١)
مستردات	(٥٠,٢١٦)	-	(٥٠,٢١٦)	(٢٩,٣٦٩)	(١٤,١٧٩)	(٤٣,٥٤٨)
مبالغ مشطوبة	(٣,٠٢١)	-	(٣,٠٢١)	(٦٧,١٤٣)	(١٧,٥٠٤)	(٨٤,٦٤٧)
	٤,٦٠٢,٩٨١	١,٥٢٤,٠٦٨	٦,١٢٧,٠٤٩	٤,٢٧٠,٠٤٨	١,٠٧٧,٣١١	٥,٣٤٧,٣٥٩

١٠ موجودات أخرى

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
فوائد مستحقة	٧,٩٢٦	١٧,٤٢٢
عقارات مُعاد تملّكها (راجع الإيضاح ١٠-١)	٤١٦,٤٦٠	٤٥٧,٣٧٤
ممتلكات ومنشآت ومعدات (راجع الإيضاح ١١)	٧٦,٢٧٨	٧٤,٥٣٥
مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	١٦,٩٢٣	٢٢,٢٥٢
مديونيات عملاء بموجب قبولات	٣٦,٩٢٤	١١٢,٠٠٢
	٥٥٤,٥١١	٦٨٣,٥٨٥

١٠-١ تم الاستحواذ على العقارات المعاد تملكها بعد تسوية القروض والسلفيات.

١١ ممتلكات ومعدات

	أرض ومبان ألف درهم	**تجهيزات وتحسينات مكتبية ألف درهم**	**أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم**	**أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
التكلفة					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٠٣,٣٤٩	٥٠,٢٦٨	١٠٦,٦٤٧	٦,٦٧٤	٢٦٦,٩٣٨
الاستهلاك المتراكم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٧,٢٥٦	٤٤,٢٣٤	٩٩,١٧٠	-	١٩٠,٦٦٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٦,٠٩٣	٦,٠٣٤	٧,٤٧٧	٦,٦٧٤	٧٦,٢٧٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٧,٩٥٣	٨,٣٨١	٨,٢٠١	-	٧٤,٥٣٥

١١-١ تم إدراج رسوم الاستهلاك ضمن مصاريف عمومية وإدارية أخرى (إيضاح ١٩).

١٢ مبالغ مستحقة إلى البنوك

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
أرصدة لدى بنوك أخرى	٤,٥١١	٩٩
تسهيلات بدون تكلفة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	٢٧٣,٠٠٠
إعادة شراء مقابل أوراق مالية بعائد ثابت (راجع الإيضاح ٨-١)	٧٥٠,٠٠٠	١١٥,٣٨٦
	٧٥٤,٥١١	٣٨٨,٤٨٥

١٣ ودائع من العملاء

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
ودائع لأجل	٦,٦٣٧,٦٦٧	٥,٣٦٣,٠٢٠
حسابات توفير	١٢٦,٢١٥	١١٩,٠٨٢
حسابات جارية وحسابات أخرى	١,٧٠٦,٦٨٧	١,٦٦٥,٣٥٨
	٨,٤٧٠,٥٦٩	٧,١٤٧,٤٦٠

ودائع العملاء بحسب المنطقة الجغرافية كالتالي:

داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٨,٤١٤,٣٥١	٧,٠٠٢,٧٩٧
أخرى	٥٦,٢١٨	١٤٤,٦٦٣
	٨,٤٧٠,٥٦٩	٧,١٤٧,٤٦٠

راجع إيضاح ٢٣ للإفصاح عن الودائع من الأطراف ذات العلاقة.

١٤ مطلوبات أخرى

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	٦٦,٤١١	٥٤,٣٣٩
إيرادات عمولات غير محققة	٢٠,١٦٩	٢٢,٤٣٦
منافع الموظفين المستحقة	١٦,٢٣٦	١٦,٠٥٠
مصاريف مستحقة	٤٤,٦١٩	١٩,٦٥٢
شيكات مدير	٨,٧٦٦	٢٠,٦٣١
مطلوبات بموجب قبولات	٣٦,٩٢٤	١١٢,٠٠٢
أخرى	٢١,٢٤٥	٤٢,٩٤٥
	٢١٤,٣٧٠	٢٨٨,٠٥٥

١٥ رأس المال والاحتياطيات

رأس المال

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
رأس المال المصرح به		
٦,٣٠٠,٠٠٠ ألف سهم بقيمة درهم واحد للسهم		
(٢٠٢٠: ٦,٣٠٠,٠٠٠ ألف سهم بقيمة درهم واحد للسهم)	٦,٣٠٠,٠٠٠	٦,٣٠٠,٠٠٠
رأس المال المصدر والمدفوع		
٣,١٨٠,٩٨٢ ألف سهم بقيمة درهم واحد للسهم		
(٢٠٢٠: ٣,١٨٠,٩٨٢ ألف سهم بقيمة درهم واحد للسهم)	٣,١٨٠,٩٨٢	٣,١٨٠,٩٨٢

تخفيض السهم

في الاجتماع العام المنعقد بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٩، تمت الموافقة على إصدار ١,٥٩٢,٨٥٧,١٤٣ سهمًا بقيمة ١ درهم للسهم الواحد، لحكومة الشارقة بسعر مخفض قدره ٠,٧ درهم للسهم. يُعرض تخفيض الأسهم الناتج البالغ ٤٧٨ مليون درهم كرصيد مدين ضمن حقوق الملكية تحت بند تخفيض السهم.

توزيعات الأرباح

في الاجتماع العام السنوي للبنك المنعقد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، لم يعتمد المساهمون أي توزيعات أرباح نقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: لا شيء).

١٦ صافي ايرادات الفوائد

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
إيرادات الفوائد:		
ودائع لدى البنوك	٣,٠٣٠	١٢,٤١٥
سندات دين	٢٣,٦٤٨	٨,٥٢٢
قروض وسلفيات للعملاء	٢٧٥,٨٠٣	٣٢٦,٨٩٠
	٣٠٢,٤٨١	٣٤٧,٨٢٧
مصاريف الفوائد:		
مبالغ مستحقة إلى البنوك	(٥,٩٠٧)	(٤٨٢)
ودائع لأجل	(١٦٨,٠١٩)	(٢٢٨,٥٦٣)
ودائع تحت الطلب	(١,٨٠٢)	(٢,٧٨٣)
حسابات توفير وحسابات أخرى	(٥,٧٤٢)	(١,٣٩٢)
	(١٨١,٤٧٠)	(٢٣٣,٢٢٠)
صافي إيرادات الفوائد	١٢١,٠١١	١١٤,٦٠٧

١٧ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
إيرادات الرسوم والعمولات:		
رسوم الاعتمادات المستندية	٤,٠٧٣	٧,٧١٦
رسوم خطابات الضمان	٣٩,١٩٤	٥٤,٩٥٣
رسوم قروض الشركات والأفراد	٥,٦٠٧	١٠,٠٠٦
عمولات على التحويلات	١,٩٦٨	٢,١٨٠
أخرى	٨,١٤٢	١١,٠١٠
	٥٨,٩٨٤	٨٥,٨٦٥
مصاريف الرسوم والعمولات:		
رسوم الخدمة ومصاريف أخرى	(٥٤١)	(٣١٤)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٥٨,٤٤٣	٨٥,٥٥١

١٨ خسارة أخرى

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
توزيعات أرباح على الاستثمارات في الأوراق المالية	٧٣	٥,٣٤٠
صافي (مصاريف) / إيرادات الإيجار من العقارات	(٦,٧٥٦)	٩,٢٧٩
ربح محقق من استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥١	١١,٩٣٣
تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٢١	٤٦٢
خسارة القيمة العادلة على عقارات معاد تملّكها	(٩,٩١٤)	(٦٠,٦١٠)
إيرادات تشغيلية أخرى	١,٥٢٣	١٢,٦٢٨
	(١٤,٧٠٢)	(٢٠,٩٦٨)

١٩ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
تكاليف الموظفين وتكاليف ذات علاقة	(٩١,١٨٣)	(١١١,٩٩٧)
مصاريف مقرات ومصاريف ذات علاقة	(٩,٧٦١)	(١١,٤٢٢)
مصاريف مهنية	(٦,٦٥٣)	(٢,٨٦٥)
استهلاك ومصاريف أخرى (راجع إيضاح ١٩-١)	(٥٨,٢٢٤)	(٥٤,١٦٧)
	(١٦٥,٨٢١)	(١٨٠,٤٥١)

١٩-١ يشمل هذا البند المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة والتي تبلغ ٢٠٣,٩٥٧ درهم (٢٠٢٠: ٨٧٣,٠٠٠ درهم).

٢٠ صافي مخصص الانخفاض في القيمة

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة (راجع إيضاح ٩-٢)	٣٩١,٧٢٠	٣١٩,٨٥١
(رد) / مخصص الانخفاض في القيمة على الودائع لدى البنوك المركزية	(١٨,٠٠٠)	١٠٠,٩٢٧
(رد) / مخصص الانخفاض في القيمة (أخرى)	(٣٢١)	١٨٠
مبالغ مستردة (راجع إيضاح ٢٠-١)	(٧٨,٨٣٠)	(٥٧,٨٨٤)
	٢٩٤,٥٦٩	٣٦٣,٠٧٤

٢٠-١ تتضمن مبلغ ١,٦ مليون درهم (٢٠٢٠: ٠,٦ مليون درهم) مستردا من الأرصدة المشطوبة سابقاً.

٢١ خسارة السهم

تعتمد الربحية الأساسية للسهم الواحد على الخسارة العائدة إلى حملة الأسهم العادية لدى البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية.

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
الخسارة المنسوبة إلى المساهمين العاديين	(٢٨٧,٨٣٢)	(٣٥٦,٣١٢)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر	٣,١٨٠,٩٨٢	٣,١٨٠,٩٨٢
خسارة السهم الواحد (درهم إماراتي)	(٠,٠٩١)	(٠,١١٢)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مالية تؤدي إلى انخفاض ربحية السهم الأساسية كما في تاريخ التقرير.

٢٢ النقد وما في حكمه

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
نقد وودائع لدى البنوك المركزية باستثناء متطلبات الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومصرف لبنان المركزي (راجع إيضاح ٦)	١,٢٣٨,٦٧٠	٤٢٣,٤٥١
مبالغ مستحقة من البنوك خلال ثلاثة أشهر باستثناء مخصص انخفاض القيمة (راجع إيضاح ٧)	١١٦,٩٣٨	١٦٥,٣١٧
	١,٣٥٥,٦٠٨	٥٨٨,٧٦٨

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي بإجراء العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وشركاتهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة. يتمثل موظفو الإدارة الرئيسيون في هؤلاء الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة المجموعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك أي من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أو غير التنفيذيين لدى المجموعة. يتم تنفيذ معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً لشروط متفق عليها بين الأطراف المعنية. فيما يلي حجم المعاملات والأرصدة القائمة في نهاية السنة والإيرادات والمصاريف ذات الصلة للسنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
	حكومة الشارقة ألف درهم	كيانات ذات علاقة بحكومة الشارقة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	أرصدة أخرى مرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	المجموع ألف درهم
قروض وسلفيات مع العملاء	٦٠١	٣٣٣,٨٠٥	٤٦,٣١١	٣٣٨,٤٤٩	٧١٩,١٦٦
ودائع مع العملاء	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٣٧٦	١٤,٨٦٥	٧٦٥,٧٢١	١,٨٣٢,٩٦٢
التزامات ومطلوبات طارئة مطلوبات اعتمادات مستندية وضمانات قائمة	-	-	-	٨٠٩	٨٠٩

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
	حكومة الشارقة ألف درهم	كيانات ذات علاقة بحكومة الشارقة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	أرصدة أخرى مرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	المجموع ألف درهم
قروض وسلفيات مع العملاء	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٦,٨٦٤	٤٧,٨٧٤	٣٣٩,٠١٢	٨٩٣,٧٥٠
ودائع مع العملاء	٦٦١	٥١,١٢٤	٧,٣٣٢	١,١٠٩,٩٣١	١,١٦٩,٠٤٨
التزامات ومطلوبات طارئة مطلوبات اعتمادات مستندية وضمانات قائمة	-	-	-	٧٥٨	٧٥٨

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

لم يتم تصنيف أي من القروض الممنوحة للأطراف ذات العلاقة على أنها تعرضت لانخفاض القيمة أو تأخرت في السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: لا شيء).

يستحق سداد القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة على مدار سنة واحدة وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح من ٤٪ إلى ١٠٪ سنوياً (٢٠٢٠: ٤٪ إلى ١٠٪). وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتم ضمان القروض الدفعات المقدمة القائمة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة عن طريق ودائع مرهونة بقيمة ٣٠٢,١ مليون درهم (٢٠٢٠: ٣٠٤,٢ مليون درهم).

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
	حكومة الشارقة	كيانات ذات علاقة بحكومة الشارقة	أعضاء مجلس الإدارة	أرصدة أخرى مرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد	٣,٦٢٦	١٤,٣٧٦	٢,٤٢٩	٢٣,٩٥٤	٤٤,٣٨٥
مصاريف الفوائد	١١,٧٢٠	١,٢٨٣	١٧٤	٤٣,٣٢٥	٥٦,٥٠٢

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
	حكومة الشارقة	كيانات ذات علاقة بحكومة الشارقة	أعضاء مجلس الإدارة	أرصدة أخرى مرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد	١٢,٤٩١	١٢,٤٠١	٥,٥٠٥	١٦,٣٧٨	٤٦,٧٧٥
مصاريف الفوائد	٢,٧١٥	١,٢٥٨	١٧٨	٤٨,٦٧٩	٥٢,٨٣٠

تعويضات الإدارة العليا

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب ومكافآت أخرى قصيرة الأجل	١٠,٩٦٨	١١,٣٦٦
منافع إنهاء الخدمة	٣١٢	٤٧٦
	١١,٢٨٠	١١,٨٤٢

*لم تدفع أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة في سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

٢٤ التزامات ومطلوبات طارئة

لدى المجموعة في أي وقت التزامات قائمة لتقديم ائتمان. وتتخذ هذه الالتزامات شكل تسهيلات قروض معتمدة. وتنطوي التزامات القروض القائمة على فترات التزام لا تتجاوز الفترة الاعتيادية للاكتتاب والتسوية.

تقدم المجموعة ضمانات مالية واعتمادات مستندية لضمان وفاء العملاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الأخرى. ولهذه الاتفاقيات حدود ثابتة وتمتد عادة لفترة تصل إلى عام واحد.

القيم التعاقدية للالتزامات والمطلوبات الطارئة مبينة في الجدول التالي بحسب الفئة.

	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
اعتمادات مستندية	٦٥,٦٦٤	٩٩,٥٢٠
خطابات ضمان	٢,٢٩٩,٥٠٧	٣,٣٣١,٩٤٠
التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤
التزامات الصرف الأجنبي والعقود الآجلة	١,٠٤١	٢١,٤٧٤
	٢,٤٣٩,٩٩٦	٣,٥٣٤,١٥٨

تقل متطلبات السيولة اللازمة لدعم المطالبات بموجب الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية بصورة كبيرة عن قيمة الالتزام حيث لا تتوقع المجموعة عادة أن تقوم الأطراف الأخرى بسحب المبالغ المنصوص عليها في الاتفاقية المبرمة. إن إجمالي القيمة التعاقدية القائمة للالتزام بتقديم ائتمان لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية حيث أن العديد من هذه الالتزامات سوف تنتهي أو يتم إنهاؤها دون تمويل.

التعرض بحسب المنطقة الجغرافية كما في ٣١ ديسمبر

	التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية		**التزامات الصرف الأجنبي والعقود الآجلة**		**مطلوبات طارئة**	
	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم	**٢٠٢١** **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم	**٢٠٢١** **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	٢,٣٦٥,١٧١	٣,٤١٩,٢٩٤
دول عربية أخرى	-	-	-	-	-	١٢,١٦٦
	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	٢,٣٦٥,١٧١	٣,٤٣١,٤٦٠

٢٤ التزامات ومطلوبات طارئة (تابع)

التعرض بحسب العملة كما في ٣١ ديسمبر

	التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية		التزامات الصرف الأجنبي والعقود الآجلة		التزامات ومطلوبات طارئة أخرى	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
العملة الأجنبية	-	-	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	١٤٣,٥٤٩	٢١٦,٧٨٨
درهم إماراتي	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤	(١,٠٤١)	(٢١,٤٧٤)	٢,٢٢١,٦٢٢	٣,٢١٤,٦٧٢
المجموع	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤	-	-	٢,٣٦٥,١٧١	٣,٤٣١,٤٦٠

التعرض بحسب قطاع العمل كما في ٣١ ديسمبر

	التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية		التزامات الصرف الأجنبي والعقود الآجلة		التزامات ومطلوبات طارئة أخرى	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الزراعة والأنشطة المتعلقة بها	-	-	-	-	١,٣٣١	١,٨٤٤
التعدين والمحاجر	-	-	-	-	١,٠٢٤	٣,٠٢٤
التصنيع	-	-	-	-	٢٠٥,٤٣٥	٢٨٢,٨٨٠
الإنشاءات والعقارات	٢٩,٨٧٥	٣٧,٣٣٧	-	-	١,٥١٢,٦٧٨	٢,١٩٩,٣٥٥
التجارة		-	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	٢٤١,٤٥٢	٣٦٠,٨٧٩
النقل والتخزين والاتصالات	-	-	-	-	٤٣,٥٨٢	٧٨,٣١٩
المؤسسات المالية	٨٦٤	٨٦٥	-	-	١١٣,٣٢١	١٧٩,٧٥١
خدمات أخرى	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	-	٢٢٠,٢٩٢	٢٨٩,٣٩٤
قروض للأفراد	٦,٢٤٣	-	-	-	١,٤٠٢	١,٥١١
قروض للأفراد ذوي الأصول الضخمة	١٦,٨٠٢	٢٣,٠٢٢	-	-	٤,١٧٥	٨,٧٧٨
أخرى	-	-	-	-	٢٠,٤٧٩	٢٥,٧٢٥
المجموع	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	٢,٣٦٥,١٧١	٣,٤٣١,٤٦٠

التعرض بحسب الاستحقاق كما في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أقل من ٣ أشهر	١,٥٠٠	١٤,٣٤٣	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	٦٦٩,٦٨٨	٩٧١,٦٠٣
أكثر من ٣ أشهر	٧٢,٢٨٤	٦٦,٨٨١	-	-	١,٦٩٥,٤٨٣	٢,٤٥٩,٨٥٧
المجموع	٧٣,٧٨٤	٨١,٢٢٤	١,٠٤١	٢١,٤٧٤	٢,٣٦٥,١٧١	٣,٤٣١,٤٦٠

٢٥ تحليل القطاعات

تتحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل صانع القرار الرئيسي للأمور التشغيلية بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطتها في الإمارات العربية المتحدة ولبنان، وتنشأ نتائجها بصورة عامة من الأنشطة البنكية التجارية وأنشطة الخزينة والاستثمار. فيما يلي المعلومات المتعلقة بقطاعات الأعمال:

	٢٠٢١			٢٠٢٠		
	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	الخزينة والاستثمارات ألف درهم	المجموع ألف درهم	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	الخزينة والاستثمارات ألف درهم	المجموع ألف درهم
صافي الفوائد والإيرادات الأخرى	١٧٢,٥٥٣	٥	١٧٢,٥٥٨	١٤٣,٧٤٦	٤٣,٤٦٧	١٨٧,٢١٣
صافي خسارة الانخفاض في القيمة	(٢٩٤,٥٦٩)	-	(٢٩٤,٥٦٩)	(٣٦٣,٠٢٠)	(٥٤)	(٣٦٣,٠٧٤)
(خسارة) / ربح السنة	(٢٨٦,٠٢٥)	(١,٨٠٧)	(٢٨٧,٨٣٢)	(٣٩٣,٥٨٩)	٣٧,٢٧٧	(٣٥٦,٣١٢)
النفقات الرأسمالية للقطاع	٦,٠٥٢	-	٦,٠٥٢	٥,٨١١	-	٥,٨١١
استهلاك القطاع	٦,٥٣٣	-	٦,٥٣٣	١٢,٢٦٨	-	١٢,٢٦٨
في ٣١ ديسمبر						
مجموع موجودات القطاع	٦,٤٠٦,٣٤١	٣,٦٥٣,٦٣٣	١٠,٠٥٩,٩٧٤	٧,١٤٠,٦٢٧	١,٥٩٣,١٩٠	٨,٧٣٣,٨١٧
مجموع مطلوبات القطاع	٨,١٩٩,٣٦٦	١,٢٤٠,٠٨٤	٩,٤٣٩,٤٥٠	٧,٥٤٨,٧١٨	٢٧٥,٢٨٢	٧,٨٢٤,٠٠٠

تشتمل الخدمات البنكية التجارية على محافظ الشركات والأفراد.

٢٦ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات

(أ) تسلسل القيمة العادلة للموجودات / المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات التي يتم المتاجرة بها في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المدرجة أو عروض أسعار التجار. وبالنسبة لجميع الموجودات / المطلوبات الأخرى، تحدد المجموعة القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم الأخرى. بالنسبة للأدوات المالية التي لا تتم المتاجرة فيها بانتظام ولا تكون أسعارها موثوقة بما فيه الكفاية، فإن قيمتها العادلة تعتبر أقل موضوعية وتتطلب درجات متباينة من الأحكام بناءً على السيولة والتركيز وعوامل السوق غير المؤكدة وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الأداة بعينها.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في عمليات القياس.

المستوى الأول: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشط لأداة متطابقة.

٢٦ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات (تابع)

المستوى الثاني: المعطيات، بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو الأسعار المدرجة لأدوات متطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً، أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى الثالث: المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. وتشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تتضمن أساليب تقييمها معطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على عملية تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة حيث يقتضي الأمر إجراء تعديلات أو وضع افتراضات جوهرية غير ملحوظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

أساليب التقييم التي تتضمن صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة والمقارنة مع أداوت مماثلة توجد لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات فائدة معيارية خالية من المخاطر وهوامش الائتمان والعوامل الأخرى التي يتم استخدامها في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار ومؤشرات أسعار الأسهم والتقلبات المتوقعة في الأسعار وعوامل الربط بينها.
إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يوضح السعر الذي يمكن قبضه من بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتضمن الجدول التالي تحليلاً للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير، وفقاً للمستوى الذي تصنَّف فيه القيمة العادلة بموجب تسلسل مستويات القيمة العادلة. وترتكز المبالغ على القيم المعترف بها في بيان المركز المالي.

٢٦ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات (تابع)

(أ) تسلسل القيمة العادلة للموجودات / المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة (تابع)

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
الموجودات المالية				
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢,٨٠٣	-	-	٢,٨٠٣
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧,٨٩٥	-	١,٠٨٠	٨,٩٧٥
الموجودات غير المالية				
عقارات مُعاد تملّكها	-	-	٤١٦,٤٦٠	٤١٦,٤٦٠
	١٠,٦٩٨	-	٤١٧,٥٤٠	٤٢٨,٢٣٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
الموجودات المالية				
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢,٤٨٢	-	-	٢,٤٨٢
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩,٦٦٩	-	٤٦٧	١٠,١٣٦
الموجودات غير المالية				
عقارات مُعاد تملّكها	-	-	٤٥٧,٣٧٤	٤٥٧,٣٧٤
	١٢,١٥١	-	٤٥٧,٨٤١	٤٦٩,٩٩٢

٢٦ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات (تابع)

(أ) تسلسل القيمة العادلة للموجودات / المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة (تابع)

يحلل الجدول التالي حركة القيمة العادلة للموجودات في المستوى الثالث

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
	استثمارات في أوراق مالية	استثمارات عقارية	استثمارات في أوراق مالية	استثمارات عقارية
	ألف درهم		ألف درهم	
الرصيد كما في ١ يناير	٤٦٧	٤٥٧,٣٧٤	٧,٢٦٨	٥١٧,٩٨٤
تغيرات القيمة العادلة:				
- في الربح أو الخسارة	-	(٩,٩١٤)		(٦٠,٦١٠)
- في الدخل الشامل الآخر	-	-		-
إضافات	٦١٣	-		-
استبعادات	-	(٣١,٠٠٠)	(٦,٨٠١)	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,٠٨٠	٤١٦,٤٦٠	٤٦٧	٤٥٧,٣٧٤

على الرغم من أن البنك يعتقد أن تقديراته المتعلقة بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام منهجيات أو افتراضات مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. وفيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى الثالث، فإن أي تغير في الافتراضات بنسبة (+/-)٥٪ لن يكون له أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تقييم الاستثمارات في أوراق مالية

يراقب البنك باستمرار تقدم استثماراته من خلال إجراء تقييمه الخاص. واعتماداً على طبيعة الأصل الأساسي، يتم استخدام الأساليب الكمية مثل القيمة المتبقية أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة / السيناريو أو تقييم المثل في السوق. يتم اختيار المدخلات غير الجديرة بالملاحظة بناءً على العديد من عوامل قطاعات العمل والاقتصاد الكلي التي تعتبرها الإدارة معقولة. كما يتم استخدام الأساليب النوعية التي تتضمن مراعاة السوق والتوقعات الاقتصادية.

تقييم العقارات المعاد تملكها

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات المعاد تملكها من قبل خبير تقييم عقاري خارجي مستقل لديه مؤهلات مهنية ملائمة ومتعارف عليها وخبرة حديثة في تقييم عقارات في مواقع وفئات مماثلة للعقارات التي يجري تقييمها. يقوم خبير التقييم المستقل بتقييم القيمة العادلة لمحفظة العقارات المعاد تملكها لدى المجموعة سنوياً.

٢٦ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات (تابع)

(أ) تسلسل القيمة العادلة للموجودات / المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة (تابع)

أساليب التقييم والمعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة

قامت المجموعة بتطبيق أنسب قياس للقيمة العادلة لعقاراتها المعاد تملكها.

يوضح الجدول التالي أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة للعقارات المعاد تملكها، كما يوضح المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة للتقييم.

أسلوب التقييم	المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة	الترابط بين المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة وقياسات القيمة العادلة
طريقة المبيعات المقارنة:	أسعار البيع أو المعاملات للمواقع أو العقارات المماثلة في المنطقة المجاورة ضمن إطار زمني تاريخي مناسب.	سيؤدي الانخفاض في أسعار البيع أو المعاملات للمواقع أو العقارات المماثلة إلى انخفاض القيمة العادلة.
طريقة الرسملة:	صافي الإيرادات التشغيلية للعقار.	سيؤدي الانخفاض في الإيرادات التشغيلية إلى انخفاض القيمة العادلة.
	معدل الرسملة المطبق على العقار.	ستؤدي زيادة معدل الرسملة إلى انخفاض القيمة العادلة.
طريقة التكلفة المستهلكة:	التكلفة الأساسية لإنشاء العقار.	سيؤدي الانخفاض في التكلفة الأساسية للإنشاء إلى انخفاض القيمة العادلة.
	العمر الإنتاجي للعقار.	سيؤدي الانخفاض في العمر الإنتاجي للعقار إلى انخفاض القيمة العادلة.

(ب) الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة بصورة جوهرية عن قيمها الدفترية المقابلة.

٢٧ إدارة المخاطر

(أ) مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة لعدة فئات من المخاطر ولديها أطر عمل لتغطية جميع المخاطر الهامة على مستوى البنك، بالإضافة إلى المخاطر الأساسية التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

تتمثل المخاطر الهامة الأخرى التي تم تقييمها من قبل البنك في مخاطر التركيز ومخاطر العمل / المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الرقابية ومخاطر الامتثال ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية. علاوة على ذلك، فإن مخاطر أمن المعلومات هي مخاطر جوهرية في بيئة الأعمال الحالية وقد وضع البنك بنية تحتية قوية لإدارة المخاطر.

يستعرض هذا الإيضاح تفاصيل تعرّض المجموعة للمخاطر المبينة أعلاه وأهدافها وأطر إدارة المخاطر وسياساتها وإجراءاتها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى خطة إدارة المجموعة لرأس المال.

إطار الحوكمة وإدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية النهائية عن إنشاء إطار عمل لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه. ولهذا الغرض، قام مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التالية على مستوى مجلس الإدارة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية للمساعدة في إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك:

أ. لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة
ب. لجنة المخاطر لمجلس الإدارة
ج. لجنة الائتمان التنفيذية لمجس الإدارة
د. لجنة الترشيحات والمكافآت لمجلس الإدارة

تم تكليف لجنة المخاطر لمجلس الإدارة بمهام إدارة المخاطر وتم تكليف لجنة الائتمان التنفيذية بالمجلس بالموافقة على قرارات الائتمان والاستثمار وفقاً لتفويض من مجلس الإدارة.

تحصل لجان مجلس الإدارة المختلفة على الدعم من لجان الإدارة العليا التالية: لجنة الموجودات والمطلوبات، لجنة الائتمان للإدارة، لجنة التصحيح للإدارة، لجنة تكنولوجيا المعلومات، لجنة أمن المعلومات.

قام البنك بتطبيق إطار بازل ٣ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وقام بوضع لجان محددة أخرى / ومجموعات عمل ذات مسؤوليات محددة لأعضاء الإدارة العليا.

تخضع وحدات العمل وعمليات الائتمان للتدقيق المنتظم من خلال قسم التدقيق الداخلي. كما تم إدخال تحسينات على أقسام الرقابة والامتثال.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مقدمة ونظرة عامة (تابع)

حققت المجموعة تحت إشراف إدارة المخاطر تقدماً مطرداً في مبادراتها لتبني إطار عمل لإدارة مخاطر المؤسسة لتمكين وحدات العمل والوحدات الوظيفية من إدارة جميع المخاطر بطريقة استباقية مع دمج مفاهيم الاستراتيجية التخطيط وإدارة مخاطر التشغيل والضوابط الداخلية والامتثال. ويشمل ذلك الأساليب والعمليات بما في ذلك جميع نواحي المخاطر وذلك لاغتنام الفرص المتعلقة بتحقيق أهداف المجموعة.

قامت إدارة مخاطر الائتمان بصياغة سياسات لمخاطر الائتمان تتماشى مع استراتيجيات المجموعة وأهدافها حول مستوى تحمّل المخاطر، بما في ذلك سياسات إدارة الضمانات والتقييم الائتماني وتصنيف المخاطر والإبلاغ عنها وتقييم المخاطر وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

يوجد لدى البنك سياسة لدرجة تقبّل المخاطر معتمدة من مجلس الإدارة وذات سقوف ومؤشرات مرجعية محددة يتم مراقبتها بوضوح، بالإضافة إلى تحديث شهري للإدارة ومجلس الإدارة.

إن مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر هي نشاط مستمر يعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة من أجل تقديم نظرة شاملة للمخاطر من منظور استراتيجي وتشغيلي، كما يوجد لدى المجموعة آلية لمعالجة المخاطر بشكل استباقي. يمر البنك حاليًا بتحول استراتيجي من شأنه أن يجهز البنك لمرحلة النمو التالية. ونتيجة لذلك، يتم أيضًا تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدعم تنفيذ الاستراتيجية بشكل مناسب والتخفيف من المخاطر الناشئة عنها.

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تعرّض المجموعة لخسارة مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بالأساس من القروض والسلفيات للعملاء والمطلوبات الطارئة والأرصدة المستحقة من البنوك والودائع والاحتياطيات لدى المصرف المركزي باستثناء النقد في الصندوق والموجودات الأخرى وسندات الدين لدى المجموعة.

كما تتمثل أيضاً في خطر الخسارة أو التغير السلبي في الوضع المالي الناتج عن التقلبات في المركز الائتماني لمصدري الأوراق المالية والأطراف المقابلة وأي مدينين تتعرض لهم المجموعة، وذلك في شكل مخاطر تعثر الطرف المقابل أو مخاطر فروق (الائتمان) أو تركيزات مخاطر السوق.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان إلى لجنة الائتمان التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان للإدارة ولجنة التصحيح للإدارة. وتخضع التغيرات في الحدود التقديرية لموافقة مجلس الإدارة. وبالمثل، تتم الموافقة على التسهيلات التي تتجاوز الحدود التقديرية من قبل لجنة الائتمان التنفيذية لمجلس الإدارة و/ أو مجلس الإدارة.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

يتحمل قسم إدارة مخاطر الائتمان والمركزي المسؤولية عن الإشراف على مخاطر الائتمان للمجموعة، ويتألف من وظائف مستقلة مختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التقييم والتقدير والرقابة على الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك وحدة مراقبة الائتمان كوحدة رقابة مسؤولة عن إدارة الائتمان والتوثيق بالإضافة إلى وحدة عمليات الائتمان المركزية لتوحيد عمليات الائتمان التي تشمل، من بين أمور أخرى، أنشطة مثل التحقق من صحة الحدود وتسويتها ومدى استخدامها.

المهام العامة لقسم إدارة مخاطر الائتمان تشمل ما يلي:

- صياغة سياسات ائتمانية بالتشاور مع وحدات العمل بحيث تشمل التقييم الائتماني وشروط الضمانات، وتصنيف المخاطر والتبليغ عنها، والإجراءات الوثائقية والقانونية، والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان وفقاً لهيكل التفويضات والصلاحيات والحدود والسلطات الاختيارية وذلك قبل التعهد بتقديم التسهيلات إلى العملاء على أن يخضع تجديد وتقييم التسهيلات لعملية المراجعة الصارمة ذاتها.

- الحد من تركيز التعرض الائتماني للأطراف المقابلة والقطاعات بما يتماشى مع بيانات درجة تقبّل المخاطر من خلال وضع حدود للتعرض ومراقبة التعرض للقطاعات. يتم تحديد القطاعات المفضلة ومراجعتها بانتظام بما يتماشى مع آليات السوق.

- المراجعة المنتظمة لمدى الامتثال لحدود التعرض المعتمدة المتعلقة بالأطراف المقابلة وحدود المجموعة بما في ذلك حدود تعرض مجلس الإدارة والقطاعات والبلدان. ويتم تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة ولجنة الائتمان للإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة حول جودة المحافظ والتعثرات، إن وجدت، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة عند الضرورة.

- تقديم المشورة والتوجيه والتدريب المتخصص لوحدات العمل لتعزيز أفضل الممارسات في جميع أنحاء المجموعة في إدارة مخاطر الائتمان.

بالنسبة للمؤسسات المالية، تستخدم المجموعة التصنيفات الخارجية الصادرة عن ستاندرد آند بورز أو موديز أو فيتش أو كابيتال انتليجنس أو غيرها من وكالات التصنيف الائتماني المعترف بها من أجل إدارة تعرضها لمخاطر الائتمان.

طبقت المجموعة "النهج الموحد" لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق و"نهج المؤشر الأساسي" لمخاطر التشغيل بالتماشي مع لوائح البنك المركزي. تم تطوير نماذج لتصنيف المخاطر الداخلي تصنف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التعثر في السداد، وهي قيد الاستخدام منذ سنة ٢٠١٢. يتكون إطار تصنيف المخاطر الحالي من ثماني درجات رئيسية تعكس درجات متفاوتة من مخاطر التعثر والتخفيف من خلال الضمانات أو غيرها من وسائل تخفيف مخاطر الائتمان. من أجل بناء قاعدة بيانات ائتمانية قوية، قدمت المجموعة خدمة تقديم طلبات الائتمان وتصنيف جميع الأطراف المقابلة عبر الإنترنت.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها بين الأطراف المقابلة. وتقيس المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية التعثر، ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناجمة عن التعثر. ويعد هذا المنهج هو المنهج المستخدم لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة

تأثير كوفيد-١٩

خلال سنة ٢٠٢١، واصل البنك مراقبة تأثير جائحة كوفيد-١٩ عن كثب على محفظة قروضه. وتماشياً مع تمديد خطة الدعم الاقتصادي الموجهة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قدم البنك الدعم لعملائه المتضررين، والذي تم إيقافه تدريجياً بحلول نهاية سنة ٢٠٢١. كما تم سداد دعم السيولة المقدم من المصرف المركزي على مراحل، إلا أن التسهيل يظل متاحًا للبنك إذا دعت الحاجة إلى ذلك. يصف هذا الإيضاح موقف التعرض حيث تم تمديد تأجيل الدفعات للعملاء جنبًا إلى جنب مع تصنيف التعرض إلى مجموعتين - المجموعة ١ والمجموعة ٢ (على النحو المطلوب بموجب التوجيه المشترك الصادر في أبريل ٢٠٢٠) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. لقد أخذ البنك في الاعتبار المبادئ التالية للتصنيف.

***المجموعة ١:** العملاء الذين يتأثرون بشكل مؤقت ومعتدل بأزمة كوفيد-١٩.*

بالنسبة لهؤلاء العملاء، يعتقد أن تأجيل الدفعات فعال وبالتالي لا يتوقع أن تتأثر القيمة الاقتصادية للتسهيلات بشكل جوهري. ومن المتوقع أن يواجه هؤلاء العملاء قيوداً على السيولة دون تغييرات جوهرية في الجدارة الائتمانية.

بالنسبة لهؤلاء العملاء، يرى المصرف أنه على الرغم من خضوعهم لتأجيل الدفعات، إلا أن هناك تدهوراً في الجودة الائتمانية غير كاف لتغيير مرحلة الخسارة. وسيظل هؤلاء العملاء في مرحلتهم الحالية، على الأقل طوال فترة الأزمة أو فترة تعثرهم، أيهما أقصر.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

المجموعة ٢: العملاء الذين من المتوقع أن يتأثروا بشكل كبير بفيروس كوفيد-١٩ على المدى الطويل.
من المتوقع أن يواجه هؤلاء العملاء تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية تفوق مشكلات السيولة. بالنسبة لهؤلاء العملاء، هناك تدهور في المخاطر الائتمانية كاف لبدء الترحيل إلى المرحلة الثانية، ويتعين إنجاز هذا الترحيل.

نظرًا لاحتمال حدوث انتعاش اقتصادي لاحق، لا يتوقع أن ينتقل هؤلاء العملاء إلى المرحلة الثالثة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بناءً على أدائهم المالي خلال فترة الأزمة. وفي ظروف استثنائية، يمكن الترحيل إلى المرحلة الثالثة بسبب التصفية / الإفلاس الناتج عن:

(١) الأحداث غير المالية (مثل الاحتيال)؛ أو

(٢) الاضطرابات الكبيرة التي تهدد الاستدامة على المدى الطويل لنموذج عمل العملاء.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فيما يلي نسبة العملاء المستفيدين من التأجيلات مع تعرضاتهم والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب قطاع الأعمال:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مجموع التعرّض ألف درهم	الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم	المجموعة الأولى التعرض المؤجل ألف درهم	المجموعة الثانية التعرض المؤجل ألف درهم
التصنيع	١٢٨,٤٨٢	٢٠,٦٠٤	٤,٤٦٩	٨,٢٨١
العقارات	١٣٢,٧٠١	٥,٦٥٨	٤٠,٠٠٠	٣,٣٦٥
التجارة	١١٣,٢٦٥	٢٣,٧٥٩	٢٠,٤٥٦	٢٩,٧٣٩
النقل والتخزين والاتصالات	١٣,٦٦٧	٣٢٦	٧٨٠	-
الأفراد ذوي الأصول الضخمة	١٨١,١٥٩	٤,٠٥٢	٢,٨٥٦	-
جميع الخدمات الأخرى	١,١٤٩	٥١٧	-	٦٣٤
	٥٧٠,٤٢٣	٥٤,٩١٦	٦٨,٥٦١	٤٢,٠١٩

تمثل التعرضات المذكورة أعلاه التأجيلات المتبقية للعملاء ولا يتم تمديد أي تأجيلات جديدة ما لم يكن ذلك مطلوبًا بشكل استثنائي.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فيما يلي نسبة العملاء المستفيدين من التأجيلات مع تعرضاتهم والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المنتج:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
			المجموعة الأولى		المجموعة الثانية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**مجموع التعرّض ألف درهم**	**الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم**	**التعرض المؤجل ألف درهم**		**التعرض المؤجل ألف درهم**
سحوبات على المكشوف	١١٨,١٠٣	١٥,٧١٨	-		-
إيصالات أمانة	٣٤,٥٨٣	١٥,١٠٠	-		٣٢,١٨٧
قروض لأجل	٤١٧,٧٣٧	٢٤,٠٩٨	٦٨,٥٦١		٩,٨٣٢
	٥٧٠,٤٢٣	٥٤,٩١٦	٦٨,٥٦١		٤٢,٠١٩

يتم بيان التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والختامية للتعرض الناتج عن العجز أدناه.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الأولى	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**المجموع**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٥٤٩,٢٢٠	٦٨٠,٢٠١	٣٦,٥٨٠	١,٢٦٦,٠٠١
تحويل إلى المرحلة الأولى	٤٩,٦٣٠	(٤٩,٦٣٠)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	(٥٠,٤٢٦)	(٣٠,٣٨١)	٨٠,٨٠٧	-
التغيرات في التعرض الناتج عن التعثر	(٣٧٠,٧٦٥)	(٣٣٦,٩٠٣)	١٢,٠٩٠	(٦٩٥,٥٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٧٧,٦٥٩	٢٦٣,٢٨٧	١٢٩,٤٧٧	٥٧٠,٤٢٣

يتم بيان التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والختامية لمخصص خسارة التعرض المؤجل أدناه.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الأولى	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**المجموع**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٣,٠٩٩	٢٠,٩٠٦	١٥,٨١٩	٣٩,٨٢٤
تحويل إلى المرحلة الأولى	١٧٥	(١٧٥)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	(٢٨١)	(٤٩)	٣٣٠	-
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(١,٦٩٠)	(١٥,١٧٣)	٣١,٩٥٥	١٥,٠٩٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٣٠٣	٥,٥٠٩	٤٨,١٠٤	٥٤,٩١٦

يواصل البنك مراقبة الجدارة الائتمانية لهؤلاء العملاء، ولا سيما المؤشرات على عدم القدرة المحتملة على دفع أي من التزاماتهم عند استحقاقها.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

ستأخذ قرارات تجميع التسويات المذكورة أعلاه في الاعتبار الظروف الخاصة للعملاء في سياق تفشي فيروس كوفيد-١٩. أجرى البنك تحليلات من خلال دمج المبادئ التالية:

للعملاء من الشركات

أ) تعتمد قرارات التجميع على مزيج من التحليل الكمي والنهج القائم على الأحكام بناء على وجهات نظر قسم إدارة المخاطر في البنك.

ب) تتوافق قرارات التجميع مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛ الاعتماد على تقييم مخاطر الائتمان على مدى فترة التسهيلات. ومن ثم فإن التمييز الضروري بين العملاء المتأثرين على المدى القصير مقابل المدى الطويل يعتبر مناسبًا.

ج) من المتوقع أن يواجه العملاء تبعات ناتجة من شدة التأثير ومدته. لذلك، سيتم تحقيق التجميع عن طريق وضع حدود نهائية بناءً على الأحكام. يتم استخدام الصناعات والقطاعات كنقطة انطلاق مقبولة للتجزئة.

د) بالنسبة للعملاء الذين لديهم تعرض جوهري، يتم إجراء التحليلات على أساس كل حالة على حدة. اما بالنسبة للعملاء الذين لديهم تعرضات غير جوهرية، يتم إجراء التحليلات على أساس المحفظة على أساس دوافع مخاطر الائتمان، وبشكل رئيسي الصناعة والمدة والتصنيف.

هـ) ولغرض تحديد الأولويات في عملية التجميع هذه، قام البنك بتنظيم محفظته حسب الأهمية وقابلية التأثر بالأزمة، وبدأ بأكثر الشرائح حساسية/ جوهرية.

و) قام البنك بتقييم ما إذا كان عملاؤه قد اتخذوا تدابير مناسبة للتعامل مع الأزمة، ولا سيما القرارات المتعلقة بإدارة مركزهم النقدي والمخزون والتكاليف الثابتة والتكاليف المالية.

ز) يتم تضمين الاعتبارات المتعلقة بكفالات الشركة الأم / الحكومة والضمانات أيضًا في قرار التجميع، حيث يجب أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار تعزيز الائتمان المحتمل.

استخدام التقديرات والأحكام

يمارس البنك أحكاماً هامة في تقييم وتقدير بعض الأمور مثل الخسائر الائتمانية المتوقعة. ونظراً لعدم التأكد والمعلومات التطلعية المحدودة، فقد اتخذ البنك نهجاً لتطبيق التغطية التقديرية على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تغيير أوزانه للاقتصاد الكلي. تستخدم المجموعة الأوزان التالية (٢٠:٢٠:٦٠) للسيناريو الأساسي والسيناريو التصاعدي والسيناريو التنازلي.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

الحوكمة حول نماذج وحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

بالنظر إلى التأثير الجوهري الذي ستحدثه سيناريوهات ومقاييس الاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك، فقد عزز البنك عملياته والضوابط وأطر الحوكمة الخاصة بها فيما يتعلق بالتنبؤ بالاقتصاد الكلي وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم مجموعة عمل داخلية مكونة من كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يمثلون إدارات المخاطر والائتمان والتصحيح والتمويل والأعمال بمراجعة المدخلات والافتراضات الخاصة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ضوء المعلومات المتاحة.

تعكس هذه التعديلات اعتبارات الاقتصاد الكلي كما هو مقترح في إيضاح التوجيه المشترك حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تصنيفات مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الذي يعكس تقييمها لاحتمال تعثر الأطراف المقابلة الفردية. إن نماذج التصنيف مصممة لكي تناسب مختلف فئات الموجودات. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، ومستوى الضمانات الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال مدخلات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم A و-A أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم B و-B.

فيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي تحتفظ بها المجموعة:

الأفراد:
بعد الاعتراف المبدئي بدرجات الائتمان، بالنسبة لقطاع الأفراد، تتم مراقبة سلوك السداد للمقترض لتحديد درجة العميل بناءً على مرحلة التعثر / سلوك الحساب.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

الشركات:
بالنسبة لأعمال الشركات، يتم تحديد التصنيف الائتماني على مستوى المقترض. ويقوم مديرو العلاقات بإدخال أي معلومات جديدة أو مستحدثة أو تقييمات ائتمانية في نظام التصنيف الائتماني على أساس مستمر، كما يقوموا كذلك بتحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترض في كل سنة من مصادر مثل البيانات المالية مما يساعد في تحديث التصنيف الائتماني الداخلي واحتمالية التعثر. يتم تطبيق التجاوزات المعتمدة حسب الأصول على التصنيفات عندما لا يتوافق الأداء الفعلي للمقترض مع مخرجات النموذج.

الخزينة:
بالنسبة للاستثمارات في أدوات الدين، تُستخدم درجات التصنيف الائتماني من وكالات التصنيف الخارجية وتخضع الدرجات المنشورة للمتابعة والتحديث باستمرار. ويتم تحديد احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة على أساس معدلات التعثر المثبتة على مدار فترة الاثني عشر شهراً السابقة والمنشورة بواسطة وكالة التصنيف.

(١) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.

- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

- إذا تعرضت الأداة المالية لانخفاض في قيمتها الائتمانية أو عجز عن السداد لأكثر من ٩٠ يومًا، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة".

- تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة من جميع أحداث التعثر الممكنة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو معايير الدعم التالية:

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- تخفيض تصنيف مخاطر الائتمان بدرجتين أو أكثر يعد هاماً في حال كان التصنيف الأولي أقل من +BBB، وبالتالي تصنَّف التسهيلات المعنية في المرحلة الثانية. لا تخضع التسهيلات ذات التصنيف المتحرك بين AAA+ وA- إلى هذه المعايير فيما يخص مخاطر الائتمان المنخفضة.

- إذا كان التصنيف الأولي هو B+ (+٦) وأقل (مشمول)، فإن تخفيض تصنيف مخاطر الائتمان بدرجة واحدة أو أكثر يعد هاماً، وبالتالي تصنَّف التسهيلات المعنية في المرحلة الثانية نظراً لأن حركة احتمالية التعثر تكون أعلى.

- إعادة هيكلة تسهيلات القروض خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.

- تأخر سداد تسهيلات القروض لمدة ٣٠ يوماً وأكثر ولكن أقل من ٩٠ يوماً.

- يعد أي تسهيل من عميل عامل من المرحلة الثالثة.

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون معياراً أو أكثر من المعايير التالية:

- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً.
- تأخر سداد الحسابات لفترة من ٣٠ إلى ٩٠ يوماً.

الخزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.
- التغير الجوهري في الأداء المتوقع للأدوات المالية وسلوك المقترض.

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (تابع)

المعايير النوعية:

قروض الشركات:
بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

-تآكل صافي الثروة
-النشاط الاحتيالي
-إعادة الهيكلة التعسفية
-خرق التعهدات المالية
-الخلل الجوهري في العمليات
-أخبار سيئة في الرأي العام
-ضرر جوهري في السمعة
-التعرض لدعاوي قضائية جوهرية

معايير الدعم:

يتم تطبيق معايير الدعم وتعتبر الموجودات المالية أنها تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حال تجاوز المقترض ٣٠ يوما في سداد دفعاته التعاقدية.

(٢) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تحدد المجموعة أن الأداة المالية على أنها متعثرة والتي تتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي واحدًا أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية:

تأخر المدين في سداد التزامه التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً إلى المجموعة.

المعايير النوعية:

تعتبر المجموعة أن التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- تعتبر المجموعة أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع المجموعة إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- تضع المجموعة التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (تابع)

- تقوم المجموعة بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض .
- تقوم المجموعة ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.

- توافق المجموعة على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.

- تقديم المجموعة طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المجموعة.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة إما على مدار ١٢ شهراً أو على مدار العمر، وذلك بناءً على ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو إذا تم اعتبار الأصل على أنه ائتمان تعرض لانخفاض القيمة. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي المنتج المخصوم لاحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثّر والخسارة الناجمة عن التعثر والتي يتم تعريفها على النحو التالي:

- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو العمر المتبقي للالتزام.

- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة أن يكون مستحقاً وقت حدوث التعثّر على مدى الاثني عشر شهراً القادمة أو العمر المتبقي لمستوى التعرض الناتج عن التعثر. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للالتزام المتجدد تدرج المجموعة الرصيد الجاري المسحوب زائداً أي مبلغ إضافي يتوقع سحبه وصولاً إلى الحد التعاقدي الحالي بحلول وقت حدوث التعثر، إن حدث.

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير (تابع)

- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقع المجموعة لحجم الخسارة من جراء التعرض للتعثر. وتختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل فترة ثلاثة أشهر ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معا وتعديلها لاحتمالية البقاء على قيد الحياة (أي لم يتم سداد التعرض مسبقا ولم يحدث تعثر في الفترة السابقة). إن هذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير ويتم جمعه.
يتم تطوير احتمالية التعثر مدى العمر من خلال تطبيق ملف الاستحقاق على احتمالية التعثر الحالية لمدة ١٢ شهرا. وينظر ملف الاستحقاق في كيفية تطور العثرات في المحفظة من نقطة الاعتراف المبدئي وخلال عمر القرض. ويستند ملف الاستحقاق على البيانات التاريخية القابلة للملاحظة ويفترض أن يكون هو نفسه عبر جميع الموجودات ضمن المحفظة وفئات التصنيف الائتماني، ويدعم هذا التحليل التاريخي.

يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج:

- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على التسديد التعاقدي المستحق على المقترض على مدى ١٢ شهرًا أو مدى العمر. وسيتم تعديل هذا أيضًا لأي مدفوعات زائدة متوقعة يقدمها المقترض. ويتم أيضا إدراج افتراضات السداد / إعادة التمويل المبكر في الحساب.

- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر. تختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج والحد الأدنى للاستخدام الحالي، بناءً على تحليل بيانات التعثر الأخيرة للمجموعة.

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير (تابع)

تستند الخسارة الناتجة عن التعثر على متوسط توقعات الاسترداد على النحو الموصى به من قبل الهيئات التنظيمية المعدلة بالضمانات المتوفرة. إن البنك بصدد تقدير الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تجربته في الاسترداد، ولكنه حتى هذا الوقت سيستمر في تطبيق الخسارة الناتجة عن التعثر وفقًا للنهج أعلاه.

ويتم أيضا إدراج المعلومات الاقتصادية المستقبلية عند تحديد احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهرا ومدى العمر. وتختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج. انظر أدناه لمزيد من الشرح حول المعلومات المستقبلية وإدراجها في حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم مراقبة ومراجعة الافتراضات التي تقوم عليها حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة - مثل كيفية تغير ملف استحقاق احتمالية التعثر وقيم الضمانات وغير ذلك - على أساس ربع سنوي.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وهي أسعار النفط وأسعار الأسهم في الإمارات العربية المتحدة.

تقييم وقياس الائتمان

إن نظام تقييم المخاطر يعتبر الأساس لتحديد مخاطر الائتمان لمحفظة المجموعة التمويلية (باستثناء محفظة الأفراد)، وبالتالي تحديد أسعار التمويلات وإدارة المحفظة وتحديد مخصصات خسائر التمويل والاحتياطيات. تستخدم المجموعة نظام تصنيف يستند إلى التقدير الداخلي للمجموعة حول احتمالية العجز عن السداد إضافة إلى تقييم محفظة العملاء مقابل مجموعة من العوامل الكمية والنوعية، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار المركز المالي للطرف المقابل وتجربته السابقة وعوامل أخرى.

الموافقة على الائتمان

إن التعرضات الائتمانية الرئيسية تجاه كل طرف مقابل ومجموعات الأطراف المقابلة ذات الصلة ومحافظ التعرّضات الخاصة بمعاملات الأفراد تتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة الائتمان الإدارية / لجنة الائتمان التنفيذية لمجس الإدارة التابعة للمجموعة ضمن الصلاحيات الموكلة لها من قبل مجلس الإدارة.

مراقبة الائتمان

تراقب المجموعة بشكلٍ منتظم التعرضات الائتمانية والاتجاهات الخارجية التي قد تؤثر على نتائج إدارة المخاطر. يتم رفع تقارير داخلية عن إدارة المخاطر إلى الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وكذلك إلى مجلس الإدارة، وتتضمن هذه التقارير معلومات حول المتغيرات الرئيسية بما في ذلك سياسة درجة تقبّل المخاطر والتعثر في المحفظة ومدى الانخفاض في قيمة التمويلات.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير (تابع)

مراقبة الائتمان (تابع)

تتم بعناية متابعة كافة حسابات الشركات للتأكد من انتظام السداد مع مراجعتها رسمياً كل سنة أو خلال فترة أقصر لتقييم أي تدهور في حركة الحساب. لدى المجموعة سياسات فاعلة للتحقق من حسابات العملاء والرقابة عليها بما يضمن مواجهة أي مشكلات تتعلق بجودة حسابات العملاء بكفاءة وفي الوقت المناسب. يتم تصنيف التعرض الائتماني بوضعه ضمن قائمة المراقبة أو التعثر في السداد وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي. وتوجد آلية للتحذير المبكر من أجل المراجعة المنتظمة للحسابات.

تتم مراقبة الحسابات المتعثرة عن كثب من قبل وحدة إدارة التصحيح. تتم إعادة مراجعة تلك الحسابات والاتفاق على إجراءات تصحيحية لها ومراقبتها على أساس دوري ويتم مناقشتها في لجنة التصحيح الإدارية. تشمل الإجراءات التصحيحية، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض حدة التعرض وزيادة الضمان وبحث الأصول والاستعانة بشركات الاستشارات القانونية / شركات التحصيل وتحديد استراتيجية للتقاضي والخروج من الحساب.

وفيما يتعلق بمحفظة الأفراد لدى المجموعة، تتم مراقبة جودة الموجودات عن كثب بتصنيفها إلى حسابات متأخرة السداد لمدة ٣٠/٦٠/٩٠ يوماً مع مراقبة اتجاهات العجز عن السداد باستمرار لكل منتج من منتجات الأفراد لدى المجموعة. وتخضع الحسابات التي يتأخر سدادها لعمليات التحصيل التي تدار بصورة مستقلة.

خفض الائتمان

يتم الحد من خسائر الائتمان المحتملة من حساب أو عميل أو محفظة محددة باستخدام مجموعة من الأدوات. يتم الحصول على دعم إضافي في شكل ضمانات وكفالات حسب الاقتضاء. تُجرى عملية تقييم دقيقة لمدى الاعتماد على حلول الحد من مخاطر الائتمان المذكورة في ضوء عدد من الأمور مثل قانونية هذه الحلول والقيمة السوقية ومخاطر الطرف المقابل للكفيل. تتضمن أنواع الضمانات المؤهلة لخفض المخاطر: النقد والعقارات السكنية والتجارية والصناعية والموجودات الثابتة مثل المركبات والمنشآت والآلات والأوراق المالية المدرجة في أسواق المال والكفالات البنكية، وغيرها. تتحكم سياسات خفض المخاطر في عملية اعتماد نوع الضمان.

يتم تقييم الضمانات وفقاً لسياسة الحد من المخاطر الخاصة بالمجموعة التي تنص على تواتر عملية التقييم لأنواع الضمانات المختلفة وصولاً لقيمها العادلة. يتحكم مستوى تقلب الأسعار في تواتر عملية التقييم وذلك لكل نوع من الضمان وطبيعة المنتج الأساسية أو مدى التعرض للمخاطر.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل تعرضات مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعرضة لخسارة ائتمانية متوقعة. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية في الصفحة التالية أقصى تعرّض للمجموعة لمخاطر الائتمان على تلك الموجودات:

	٢٠٢١			٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات داخل الميزانية العمومية كالتالي:				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١,٥٢٩,٤٠٩	-	-	١,٥٢٩,٤٠٩
الخسارة الائتمانية المتوقعة / خسار الانخفاض في القيمة	(٨٢,٩٢٧)	-	-	(٨٢,٩٢٧)
القيمة الدفترية	١,٤٤٦,٤٨٢	-	-	١,٤٤٦,٤٨٢
مبالغ مستحقة من البنوك				
درجة الاستثمار	١١٢,٥٩٧	-	-	١٥٧,٧٢٥
+BB فأقل	٤,٣٤١	-	-	٧,٥٩٢
	١١٦,٩٣٨	-	-	١٦٥,٣١٧
الخسارة الائتمانية المتوقعة / خسار الانخفاض في القيمة	(١٠٢)	-	-	(١٣٠)
القيمة الدفترية	١١٦,٨٣٦	-	-	١٦٥,١٨٧
تعرضات العملاء				
تصنيف المصرف المركزي				
الدرجة القياسية	٢,٤٢٣,٢٥٤	١,٣٧٤,٧٧١	٢٢٢,٥١٧	٤,٠٢٠,٥٤٢
قائمة المراقبة	٥,٢٤١	٦٢,٢١٦	٢٥,٢٩٩	٩٢,٧٥٦
دون المستوى	-	-	٦١٤,٤٨٩	٦١٤,٤٨٩
مشكوك في تحصيلها	-	-	١,٤٤٣,٩٨٦	١,٤٤٣,٩٨٦
الخسارة	-	-	٥,٨٨٥,٦٤٣	٥,٨٨٥,٦٤٣
	٢,٤٢٨,٤٩٥	١,٤٣٦,٩٨٧	٨,١٩١,٩٣٤	١٢,٠٥٧,٤١٦
الخسارة الائتمانية المتوقعة / خسار الانخفاض في القيمة	(١٣,٥٦٩)	(٥١,٧٧٨)	(٦,٠٦١,٧٠٢)	(٦,١٢٧,٠٤٩)
القيمة الدفترية	٢,٤١٤,٩٢٦	١,٣٨٥,٢٠٩	٢,١٣٠,٢٣٢	٥,٩٣٠,٣٦٧

الاستثمارات في سندات الدين والصكوك

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**المجموع**	**المجموع**
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
درجة الاستثمار	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠
مخصص الخسارة	-	-	-	-	(٢٩٣)
القيمة الدفترية	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٩,٨٩٧

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

إجمالي التعرّض

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي التعرّض بين بداية ونهاية الفترة السنوية:

	٢٠٢١			
	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
إجمالي التعرض كما في ١ يناير	١٦٥,٣١٧	-	-	١٦٥,٣١٧
التغيرات في التعرض	(٤٨,٣٧٩)	-	-	(٤٨,٣٧٩)
إجمالي التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١١٦,٩٣٨	-	-	١١٦,٩٣٨
إجمالي التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٦٥,٣١٧	-	-	١٦٥,٣١٧
تعرضات العملاء				
إجمالي التعرض كما في ١ يناير	٣,٠٤٠,٥٨٠	٢,٢٣٠,٦٦٨	٧,٣١٩,٧٤٨	١٢,٥٩٠,٩٩٦
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٢٣٧,٠٣٦)	٢٣٧,٤٦٣	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٣٨,٣٨١)	-	٣٨,٣٨١	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	٣٦١,٢٤٦	(٣٦١,٢٤٦)	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(٣٧٩,٦٦٣)	٣٧٩,٦٦٣	-
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	-	١٧٩,٢٨٨	(١٧٩,٢٨٨)	
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٦٩٧,٤٨٧)	(٤٦٩,٥٢٣)	٦٣٣,٤٣٠	(٥٣٣,٥٨٠)
إجمالي التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٤٢٨,٤٩٥	١,٤٣٦,٩٨٧	٨,١٩١,٩٣٤	١٢,٠٥٧,٤١٦
إجمالي التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣,٠٤٠,٥٨٠	٢,٢٣٠,٦٦٨	٧,٣١٩,٧٤٨	١٢,٥٩٠,٩٩٦
الاستثمارات في سندات الدين والصكوك - بالتكلفة المطفأة				
إجمالي التعرض كما في ١ يناير	١١٠,١٩٠	-	-	١١٠,١٩٠
التغيرات في التعرض	١,٨٨٩,٨١٠	-	-	١,٨٨٩,٨١٠
إجمالي التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١١٠,١٩٠	-	-	١١٠,١٩٠

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة بين بداية ونهاية الفترة السنوية بسبب هذه العوامل:

	٢٠٢١			
	المرحلة الأولى	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	
	الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	**الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المجموع**
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير	١٣٠	-	-	١٣٠
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٢٨)			(٢٨)
		-	-	
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٠٢	-	-	١٠٢
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٣٠	-	-	١٣٠
تعرضات العملاء				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير	٤١,٣٦٨	١٨٤,٦٩٥	٥,١٢١,٢٩٦	٥,٣٤٧,٣٥٩
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٢,١٢٣)	٢,١٢٣	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٢,١٤٢)	-	٢,١٤٢	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	٥٠,٤٦٧	(٥٠,٤٦٧)	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(٤٢,٣٤٦)	٤٢,٣٤٦	-
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	-	٧,٢٠٤	(٧,٢٠٤)	-
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٧٤,٠٠١)	(٤٩,٤٣١)	٩٠٣,١٢٢	٧٧٩,٦٩٠
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٣,٥٦٩	٥١,٧٧٨	٦,٠٦١,٧٠٢	٦,١٢٧,٠٤٩
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤١,٣٦٨	١٨٤,٦٩٥	٥,١٢١,٢٩٦	٥,٣٤٧,٣٥٩
الاستثمارات في سندات الدين والصكوك - بالتكلفة المطفأة				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير	٢٩٣	-	-	٢٩٣
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٢٩٣)	-	-	(٢٩٣)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	-	-	-	-
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٩٣	-	-	٢٩٣

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بحسب قطاع العمل

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المجموع ألف درهم	المجموع ألف درهم
التصنيع	١٠١,٣٤٠	١٠٢,٢٨٧	٢,١٨٧,٦٦٥	٢,٣٩١,٢٩٢	٢,٢٩٨,٨٣٤
الإنشاءات	١١٩,٠٥١	٢١٩,٢٤٣	٣,٢٥٤,٣٠١	٣,٥٩٢,٥٩٥	٣,٧٥٣,٩٧٥
العقارات	٨٢,٩١٠	٧٤١,٤٧٤	١,٠٣٠,١٣٧	١,٨٥٤,٥٢١	١,٨٥٧,٧٣٤
التجارة	١٨٠,٢٠٠	٣٦,٧١٥	٨٤٨,٧٧٨	١,٠٦٥,٦٩٣	١,١٥٦,٢٠٧
النقل والتخزين والاتصالات	٨,٥١٨	١٦,٠٥٦	٨٦,٤٧٦	١١١,٠٥٠	١١٢,٦٤٤
المؤسسات المالية	١,٠١١,٧٧٦	٥٥,٩٨٦	١٠٤,٨٤٣	١,١٧٢,٦٠٥	١,١٣٤,٨٠١
خدمات أخرى	٦٠٢,٦١٩	١٠,٣٧٥	٢٢٠,١٦٠	٨٣٣,١٥٤	٨٤٩,٢٢١
القطاع الحكومي	١٦٢,٧٤٧		-	١٦٢,٧٤٧	٤٢٢,٥٧٣
الأفراد	٧,٢٨٢	٦٣٦	١٤,٤٩٠	٢٢,٤٠٨	٢٨,٢٨٩
الأفراد ذوي الأصول الضخمة	١٥٢,٠٥٢	٢٤٨,١٩٢	٤٠٠,٧٣٠	٨٠٠,٩٧٤	٧٦٠,٨٠٥
جميع القطاعات الأخرى	-	٦,٠٢٣	٤٤,٣٥٤	٥٠,٣٧٧	٢١٥,٩١٣
إجمالي القروض والسلفيات	٢,٤٢٨,٤٩٥	١,٤٣٦,٩٨٧	٨,١٩١,٩٣٤	١٢,٠٥٧,٤١٦	١٢,٥٩٠,٩٩٦

الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب قطاع العمل

	٢٠٢١			٢٠٢٠
	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المجموع ألف درهم	المجموع ألف درهم
التصنيع	٨٤٥	٥,٥٥٩	١,٧٧٨,٨٤١	١,٧٨٥,٢٤٥	١,٤٩٢,١٤٣
الإنشاءات	٣,٠٥٧	١١,٩٣٧	٢,٨٣١,٢٦٣	٢,٨٤٦,٢٥٧	٢,٢٤٠,٠٨٧
العقارات	٩٥	٩,٥٧٩	٣٤٢,٤٥٢	٣٥٢,١٢٦	٣٣٥,٨١٥
التجارة	١,٦٢٧	١,٤٨١	٥٩٧,٣٢٤	٦٠٠,٤٣٢	٥٧٣,٨٤٧
النقل والتخزين والاتصالات	٦	٨٨٥	٣٨,٩٠٧	٣٩,٧٩٨	٣٧,٢٤٤
المؤسسات المالية	٢٤٣	٣٨٠	٨٤,٦٥٥	٨٥,٢٧٨	٨٥,٧٥٧
خدمات أخرى	٦,٤٠٧	٢٠١	١٧٣,٢٩٥	١٧٩,٩٠٣	١٨٠,٣٧٩
القطاع الحكومي	٤٥	-	-	٤٥	٦,١٧٦
الأفراد	٤٢٦	٨	٨,٨٢٩	٩,٢٦٣	١٦,٦٤٨
الأفراد ذوي الأصول الضخمة	٧٨٩	١٣,٥١٥	١٨٦,٢٦٤	٢٠٠,٥٦٨	٢٢٢,٥٢١
جميع القطاعات الأخرى	٢٩	٨,٢٣٣	١٩,٨٧٢	٢٨,١٣٤	١٥٦,٧٤٢
مخصصات الخسارة	١٣,٥٦٩	٥١,٧٧٨	٦,٠٦١,٧٠٢	٦,١٢٧,٠٤٩	٥,٣٤٧,٣٥٩

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

الموجودات المالية الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان كالتالي:

	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
ودائع واحتياطيات لدى المصرف المركزي (باستثناء النقد في الصندوق)	١,٤٢٤,١٢٠	٥٠١,٠٢٠
مبالغ مستحقة من البنوك	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧
سندات دين	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠
أوراق قبول للعملاء	٣٦,٩٢٤	١١٢,٠٠٢
اعتمادات مستندية والتزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية	١٣٩,٤٤٨	٢٦٥,٣٨٣
موجودات مالية أخرى	٣٠,٧٢٢	٤٠,٦٣٧
	٣,٧٤٨,٠٥٠	١,١٩٤,٤١٩

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان لسندات الدين التي تستند إلى تصنيف سندات الدين المعنية. اعتمد التحليل على تصنيفات ستاندرد آند بورز (أو ما يعادلها) عند الاقتضاء على إجمالي القيم.

	سندات حكومية		**سندات مؤسسية**		**المجموع**	
	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
مصنفة A- وأكثر	-	-	-	-	-	-
مصنفة +BBB إلى BB	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠
	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠

القروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة

تتمثل القروض والسلفيات الخاضعة لانخفاض القيمة في موجودات مالية ترى المجموعة أنه من المرجح ألا تتمكن من تحصيل إجمالي مبلغها الأصلي والفائدة المستحقة عليها وفقاً للشروط التعاقدية لاتفاقية أو اتفاقيات القروض. ويتم تصنيف هذه القروض على أنها دون المستوى القياسي أو مشكوك في تحصيلها أو خسائر، حسب الاقتضاء، وفقاً للتوجيهات الصادرة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قروض تأخر سدادها لكنها لم تتعرض لانخفاض في القيمة

وهي تشمل القروض والسلفيات التي تم التأخر في سداد الفائدة التعاقدية المستحقة عليها أو المبلغ الأصلي لها ولكن المجموعة ترى أن انخفاض القيمة أمر غير مناسب استناداً إلى مصدر السداد مثل الذمم المدينة المخصصة ومستوى التأمين / الضمان المتاح و/أو النطاق المحتمل لتحصيل المبالغ المستحقة إلى المجموعة.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصصات الانخفاض في القيمة

ترصد المجموعة مخصصاً لخسائر انخفاض القيمة يمثل تقديرها للخسائر في محفظة القروض. تشمل العناصر الرئيسية في هذا المخصص الخسائر المحددة التي تتعلق بالتعرضات الفردية الهامة، كما يتم رصد مخصص جماعي لانخفاض القيمة عن مجموعات الموجودات المماثلة فيما يتعلق بالخسائر المتكبدة التي لم يتم تحديدها للقروض غير الهامة في حالتها الفردية إضافة إلى التعرضات الفردية الهامة التي خضعت للتقييم الفردي لفحص انخفاض القيمة ولكن لم يتم التوصل إلى أي انخفاض فردي في قيمتها. لا تخضع الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاختبار انخفاض القيمة لأن قياس القيمة العادلة يعكس جودة الائتمان لكل أصل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب القروض/الأوراق المالية (وأي مخصصات متعلقة بخسائر انخفاض القيمة) عندما تقرر أنه لا مجال للاسترداد ولا يمكن تحصيل تلك القروض. ويتم اتخاذ هذا القرار بعد الأخذ بالاعتبار بعض المعلومات مثل حدوث تغيرات هامة في الوضع المالي للمقترض مثل عدم إمكانية المقترض على الاستمرار في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه أو أن المتحصلات الممكن تحصيلها من الضمان لن تكون كافية لتغطية التعرض بأكمله وقد تم استنفاد كافة السبل الأخرى للتحصيل، وذلك بتخفيض الدين إلى قيمته الاسمية.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تحتفظ المجموعة بضمانات على التسهيلات التمويلية الممولة وغير الممولة في شكل هوامش نقدية ورهن أو حجز على الودائع وفوائد رهن عقاري وأوراق مالية أخرى مسجلة على الموجودات وضمانات. تقبل المجموعة الضمانات أساساً من البنوك / المؤسسات المالية المحلية والدولية ذات السمعة الجيدة والمؤسسات المحلية أو متعددة الجنسيات المرموقة والشركات الكبيرة والأفراد ذوي الثروة العالية. تستند تقديرات القيمة العادلة إلى قيمة الضمانات المقدرة في وقت الاقتراض والتي تخضع للتحديث عموماً خلال المراجعات السنوية أو في وقت أبكر بحسب ما تراه المجموعة ملائماً في ضوء الظروف واتجاه السوق أو الأوضاع. لا يتم الاحتفاظ بضمانات على القروض والسلفيات المقدمة إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، إلا عندما يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية كجزء من نشاط إعادة الشراء العكسي والاقتراض بالأوراق المالية.

تهدف سياسة المجموعة إلى ضمان تقديم القروض إلى العملاء بما يتناسب مع قدرتهم على سداد الفائدة ومبلغ القرض الأصلي بدلا من الاعتماد الزائد على التأمينات / الضمانات. وعليه، وبناء على الجدارة الائتمانية للعملاء ونوع المنتجات، قد لا تخضع التسهيلات لضمانات. على الرغم من هذا، يعتبر الضمان ويمكن أن يكون عاملا هاما للحد من مخاطر الائتمان.

فيما يلي تقدير القيمة العادلة للضمانات وغيرها من تحسينات الضمان المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات للعملاء. تعكس قيم الضمان الحد الأقصى للتعرض أو قيمة الضمان، أيهما أقل.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(أ) *مخاطر الائتمان (تابع)*

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
مقابل التي لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة		
نقد	١,٥٦٨,٧٥٠	٢,٠٢٥,٧٥٣
عقارات تجارية وصناعية	٨٨٢,٩٣١	١,٢٩١,٧٠٢
أسهم	٣١١,١٣٥	٣٤٨,٠٩٩
أخرى	٥٣,١٠٠	١٣٢,١٧٠
	٢,٨١٥,٩١٦	٣,٧٩٧,٧٢٤
مقابل التي تأخر سدادها ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة		
نقد	١٩,٧٨٩	١٣,٣٥٤
عقارات تجارية وصناعية	٤٢٦,٩٩٧	٥٩,٠٥٥
أسهم	-	١٣,١٩١
أخرى	٣,١٦٠	٤١,٩٣٧
	٤٤٩,٩٤٦	١٢٧,٥٣٧
مقابل التي تعرضت للانخفاض في القيمة		
نقد	٥٢,٩٤٥	٥٦,٤٩٩
عقارات تجارية وصناعية	١,١٥٥,٦٩٠	٨٩٧,٤٠٨
أسهم	٢,١٨٧	٥,٠١٠
أخرى	٣٧٨,٢٦١	٢٦٦,٧٠٣
	١,٥٨٩,٠٨٣	١,٢٢٥,٦٢٠
مجموع الضمانات المحتفظ بها	٤,٨٥٤,٩٤٥	٥,١٥٠,٨٨١

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

وفقاً لمتطلبات الإفصاح بموجب بازل ٢ الدعامة ٣ وإرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإن تركيز مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل والعملة على النحو التالي:

	قروض وسلفيات		سندات دين		مبالغ مستحقة من البنوك	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بحسب قطاع العمل						
الزراعة والصيد والأنشطة ذات العلاقة	-	٢٣٥	-	-	-	-
التعدين والمحاجر	١,٠٢٦	٢,٧٥٣	-	-	-	-
التصنيع	٢,٣٩١,٢٩٢	٢,٢٩٨,٨٣٤	-	-	-	-
الإنشاءات	٣,٥٩٢,٥٩٥	٣,٧٥٣,٩٧٥	-	-	-	-
العقارات	١,٨٥٤,٥٢١	١,٨٥٧,٧٣٤	-	-	-	-
التجارة	١,٠٦٥,٦٩٣	١,١٥٦,٢٠٧	-	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	١١١,٠٥٠	١١٢,٦٤٤	-	-	-	-
المؤسسات المالية	١,١٧٢,٦٠٥	١,١٣٤,٨٠١	-	-	١٦٥,١٨٧	١١٦,٨٣٦
خدمات أخرى	٨٣٣,١٥٤	٨٤٩,٢٢١	-	-	-	-
القطاع الحكومي	١٦٢,٧٤٧	٤٢٢,٥٧٣	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	-	-
قروض للأفراد	٢٢,٤٠٨	٢٨,٢٨٩	-	-	-	-
قروض للأفراد ذوي الأصول الضخمة	٨٠٠,٩٧٤	٧٦٠,٨٠٥	-	-	-	-
أخرى	٤٩,٣٥١	٢١٢,٩٢٥	-	-	-	-
المجموع	١٢,٠٥٧,٤١٦	١٢,٥٩٠,٩٩٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بحسب العملة						
العملة الأجنبية	٢٢٧,٣٦١	٢٢٩,٩٩٠	-	١١٠,١٩٠	٧٨,٧٨٧	٨٨,٧٤٣
درهم إماراتي	١١,٨٣٠,٠٥٥	١٢,٣٦١,٠٠٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٨,٠٤٩	٧٦,٤٤٤
المجموع	١٢,٠٥٧,٤١٦	١٢,٥٩٠,٩٩٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧
التركيز بحسب الموقع						
الإمارات العربية المتحدة	١١,٨٤٥,٢٦٣	١٢,٠٩٢,٠٥١	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	٣٨,٠٥٤	٩٧,٩٦١
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٤٨,٤٨٤	٢١,٨٢٤	-	-	٧,٣٣٩	٦,٦٥٢
دول عربية أخرى	١٥٦,٠٣٣	١٢٦,٥٣٠	-	-	١,١١٢	٧٠٠
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	٧,٦٣٦	٣٥٠,٥٩١	-	-	٧٠,٣٣١	٥٩,٨٧٤
المجموع	١٢,٠٥٧,٤١٦	١٢,٥٩٠,٩٩٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,١٩٠	١١٦,٨٣٦	١٦٥,١٨٧

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

القروض متأخرة السداد لمدة ٩٠ يومًا فما فوق التي تعرضت للانخفاض في القيمة بحسب قطاع العمل والموقع الجغرافي كما هو محدد من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

٢٠٢١	متأخرة السداد لمدة ٩٠ يوماً وأكثر	الخسارة الائتمانية المتوقعة / مخصص الانخفاض في القيمة	صافي الموجودات التي تعرضت لانخفاض القيمة	تعديلات: حذوفات	تعديلات: مستردات
التركيز بحسب قطاع العمل					
التعدين والمحاجر	١,٠٢٥	٦٢٤	٤٠١	-	٩٩٣
التصنيع	٢,٣١٧,٨٨٠	١,٧٢٦,١٩٢	٤٦٢,٣٤٩	-	١,٤١٨
الإنشاءات والعقارات	٤,٧٧٨,٣٢٦	٣,٠٣٥,٠٠٦	١,٥٧٩,٥٨٣	-	١,٠٠٣
التجارة	٨٨٥,٩٦٩	٦٣١,٣٩١	٢١٧,٣٨٧	-	١,٨٩١
النقل والتخزين والاتصالات	٩٧,٨٩٩	٣٠,١٠٦	٦٤,٩١٩	-	٢٨
المؤسسات المالية	١٠٤,٨٥٢	٨٨,٣٤٩	١٦,٤٩٤	-	-
خدمات أخرى	٢٤٦,٢٧٥	١٩٤,٨٦٣	٢٦,٨٢٩	١,٦٢٠	٩٠
قروض للأفراد	١٥,٧١٠	٩,٧١٦	٤,٦٢٥	١,٤٠١	١٠٠
قروض للأفراد ذوي الأصول الضخمة	٥٤٥,٧٣١	٢٣٨,٦٢٩	٢٦١,٧٤٢	-	-
أخرى	٥٠,٢٢٣	٣٤,٢٧٤	١٠,٠٠٧	-	٢٧
المجموع	٩,٠٤٣,٨٩٠	٥,٩٨٩,١٥٠	٢,٦٤٤,٣٣٦	٣,٠٢١	٥,٥٥٠
التركيز بحسب المنطقة					
الإمارات العربية المتحدة	٨,٩٢١,١٣٠	٥,٩١٤,٦٣٦	٢,٥٩٦,٠٩٠	٣,٠٢١	٥,٥٥٠
أخرى	١٢٢,٧٦٠	٧٤,٥١٤	٤٨,٢٤٦	-	-
المجموع	٩,٠٤٣,٨٩٠	٥,٩٨٩,١٥٠	٢,٦٤٤,٣٣٦	٣,٠٢١	٥,٥٥٠
٢٠٢٠					
التركيز بحسب قطاع العمل					
التعدين والمحاجر	٢,٧٥٣	٥٩٩	٢,١٥٥	-	٢٩٨
التصنيع	٢,٠٢٦,٧٨١	١,٤٦٧,٣٧٤	٥٥٩,٤٠٧	١٩,٥٥٧	٢,٧٨٧
الكهرباء والغاز والمياه	-	-	-	-	-
الإنشاءات والعقارات	٣,٨٠١,٣٦٧	٢,٤٩٦,٦٢٧	١,٣٠٤,٧٤٠	٤٨,٨٣١	١١,٠٢٩
التجارة	٧٢٥,٩٩١	٥٤٢,٩٣٠	١٨٣,٠٦١	٨,٤٩٦	٦,١٣٥
النقل والتخزين والاتصالات	٦٧,٤٤٤	١٦,١٦٠	٥١,٢٨٤	٣٩٠	٦٨
المؤسسات المالية	١٠٣,٦٥٩	٨٥,٠٢٧	١٨,٦٣٢	-	-
خدمات أخرى	٢١٠,٢٠٥	١٦١,٨٧١	٤٨,٣٣٤	-	١
قروض للأفراد	١٤,٣٦٣	٩,٩٩٩	٤,٣٦٤	٢,١٦١	٥٤٣
قروض للأفراد ذوي الأصول الضخمة	٤٢٠,٤١٩	١٨٦,٧٩١	٢٣٣,٦٢٨	٤,٧٣٥	٢,٤٤٠
أخرى	١٨٧,٢٦٥	١٥٣,٩١٧	٣٣,٣٤٧	٤٧٨	-
المجموع	٧,٥٦٠,٢٤٧	٥,١٢١,٢٩٥	٢,٤٣٨,٩٥٢	٨٤,٦٤٨	٢٣,٣٠١
التركيز بحسب المنطقة					
الإمارات العربية المتحدة	٧,٤٤٢,٠٨٨	٥,٠٥٤,٧٧٨	٢,٣٨٧,٣١٠	٨٤,٦٤٨	٢٣,٣٠١
أخرى	١١٨,١٥٩	٦٦,٥١٨	٥١,٦٤٢	-	-
المجموع	٧,٥٦٠,٢٤٧	٥,١٢١,٢٩٦	٢,٤٣٨,٩٥٢	٨٤,٦٤٨	٢٣,٣٠١

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل تعرّض المجموعة وفقاً للنهج الموحد بموجب بازل ٢:

كافة المبالغ بآلاف الدراهم الإماراتية

٢٠٢١	داخل الميزانية العمومية	خارج الميزانية العمومية		تخفيف مخاطر الائتمان		الموجودات المرجّحة بالمخاطر
فئات الموجودات	إجمالي المستحق	إجمالي المستحق	تخفيف التعرّض قبل مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر بعد الائتمان	
مطالبات على صناديق سيادية	٣,٦٦٩,٢٦٨	-	٣,٥٨٦,٣٤١	-	٣,٥٨٦,٣٤١	٥٣٩,٠٨٣
مطالبات على البنوك	١١٦,٩٣٨	١٧,٥٩٨	١٣٤,٥٣٦	-	١٣١,٢٢٤	٥٨,٤١٠
مطالبات على مؤسسات وجهات تابعة للحكومة	٣,٠٩٩,٢١٦	١,٨٤٧,٠٩٧	٤,٩٢٥,٨١٣	١,٧٧٨,٠٦٤	٤,١٢٣,٥٢٥	٢,٦٠٣,٥٠٣
مطالبات مدرجة في محفظة الأفراد*	٦٤,٤٤٤	١١٧,٠١٥	١٨٠,٧٢٢	٧٠,٧٥٣	١٣٢,٦٤٩	٤٧,٢٨٥
مطالبات مضمونة بعقارات تجارية	٩٧,٥٢٣	١٨,٩٩١	١١٦,٥١٤	٣٦,٠٩٢	١٠١,٣٢١	٦٥,٢٢٩
قروض متأخرة السداد	٨,٦٣٣,٤٨٤	٤٧٦,٢٢١	٣,١٤٣,٧٣٦	٦٤,٧٢٤	٣,١٤٣,٧٣٦	٣,٣٩٧,٨٤٦
فئات مرتفعة المخاطر	٦٣٤,٦٦٣	-	٤١٦,٤٦٠	-	٤١٦,٤٦٠	٦٢٤,٦٩٠
موجودات أخرى	١٥٠,٩٠٠	-	١٤٨,٦٩٠	-	١٤٨,٦٩٠	١٢٦,٤٦٠
المجموع	١٦,٤٦٦,٤٣٦	٢,٤٧٦,٩١٢	١٢,٦٥٢,٨١٢	١,٩٤٩,٦٣٣	١١,٧٨٣,٩٤٦	٧,٤٦٢,٥٠٦
٢٠٢٠						
فئات الموجودات						
مطالبات على صناديق سيادية	١,١٣٥,٥٠٧	-	١,٠٣٤,٥٨٠	-	١,٠٣٤,٥٨١	١٤٩,٦٩٧
مطالبات على البنوك	١٦٥,٣١٧	٩٩,٢٥٠	٢٦٤,٥٦٧		٢١٣,٢٤٧	٨١,١٣٦
مطالبات على مؤسسات وجهات تابعة للحكومة	٤,٢٦٩,٥٦٩	٢,٧٤٤,٤٨١	٦,٩٧٠,٠٨٤	٢,٢٣٦,٤١٨	٥,٧٨٩,٩٥٣	٣,٦٩٠,٢٩٣
مطالبات مدرجة في محفظة الأفراد*	٧٣,٩٠٨	١٥٨,٣٨٥	٢٣١,٧٧٨	٩٧,٤٤٤	١٦٥,٦٢٧	٥٢,٥٧٧
مطالبات مضمونة بعقارات تجارية	٢٦٤,١٦٢	٦٢,٩٦٣	٣٢٧,١٢٥	٣٤,٦٩٣	٢٧٦,٧٥٥	٢٤٢,٠٦١
قروض متأخرة السداد	٧,٣٠٧,٩٨٨	٥٨٥,٤٨٨	٢,٨٧٧,٨٦٧	٦١,٠٢٢	٢,٦١٠,٥٢٢	٣,٠٥٧,٧٥٦
فئات مرتفعة المخاطر	٧٣٣,٤٣٥	-	٤٥٧,٣٧٤	-	٤٥٧,٣٧٤	٦٨٦,٠٦١
موجودات أخرى	٤١١,٦٦٠	-	٤٠٧,٧٠٦	-	٤٠٧,٧٠٧	٣٨٩,٣٠٢
المجموع	١٤,٣٦١,٥٤٦	٣,٦٥٠,٥٦٧	١٢,٥٧١,٠٨١	٢,٤٢٩,٥٧٧	١٠,٩٥٥,٧٦٦	٨,٣٤٨,٨٨٣

*تتضمن مطالبات على محفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عملاء بمبيعات سنوية تصل إلى ٧٥ مليون درهم) بمبلغ ٥٧ مليون درهم (٢٠٢٠: ٦١ مليون درهم) للبنود داخل الميزانية العمومية وبمبلغ ١١٧ مليون درهم (٢٠٢٠: ١٥٨ مليون درهم) للبنود خارج الميزانية العمومية.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل تعرّض المجموعة وفقاً للنهج الموحد بموجب بازل ٢ - تعرضات مصنفة وغير مصنفة خارجيًا:

٢٠٢١

كافة المبالغ بآلاف الدراهم الإماراتية

	إجمالي التعرضات الائتمانية		
فئات الموجودات	مصنفة	غير مصنّفة	التعرّض قبل تخفيف مخاطر الائتمان
مطالبات على صناديق سيادية*	٢,٠٠٠,٦٠١	١,٦٦٨,٦٦٥	٣,٥٨٦,٣٤١
مطالبات على البنوك	١١٧,٨١٨	١٦,٧١٨	١٣٤,٥٣٦
مطالبات على مؤسسات وجهات تابعة للحكومة		٤,٩٤٦,٣١٣	٤,٩٢٥,٨١٣
مطالبات مدرجة في محفظة الأفراد	-	١٨١,٤٥٩	١٨٠,٧٢٢
مطالبات مضمونة بعقارات تجارية	-	١١٦,٥١٤	١١٦,٥١٤
قروض متأخرة السداد	-	٩,١٠٩,٧٠٥	٣,١٤٣,٧٣٦
فئات مرتفعة المخاطر	-	٦٣٤,٦٦٣	٤١٦,٤٦٠
موجودات أخرى	-	١٥٠,٩٠٠	١٤٨,٦٩٠
المجموع	٢,١١٨,٤١٩	١٦,٨٢٤,٩٣٩	١٢,٦٥٢,٨١٢

٢٠٢٠

	إجمالي التعرضات الائتمانية		
فئات الموجودات	مصنفة	غير مصنّفة	التعرّض قبل تخفيف مخاطر الائتمان
مطالبات على صناديق سيادية*	١١٠,١٩٠	١,٠٢٥,٣١٧	١,٠٣٤,٥٨٠
مطالبات على البنوك	١٨٦,٥٧٤	٧٧,٩٩٣	٢٦٤,٥٦٧
مطالبات على مؤسسات وجهات تابعة للحكومة	-	٧,٠١٤,٠٥١	٦,٩٧٠,٠٨٤
مطالبات مدرجة في محفظة الأفراد	-	٢٣٢,٢٩٣	٢٣١,٧٧٨
مطالبات مضمونة بعقارات تجارية	-	٣٢٧,١٢٥	٣٢٧,١٢٥
قروض متأخرة السداد	-	٧,٨٩٣,٤٧٦	٢,٨٧٧,٨٦٧
فئات مرتفعة المخاطر	-	٧٣٣,٤٣٥	٤٥٧,٣٧٤
موجودات أخرى		٤١١,٦٦٠	٤٠٧,٧٠٦
المجموع	٢٩٦,٧٦٤	١٧,٧١٥,٣٥٠	١٢,٥٧١,٠٨١

*يشتمل التعرض المصنّف على التعرض حيث يتم احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر باستخدام تصنيف خارجي.

٢٧ **إدارة المخاطر** (تابع)

(ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد تواجهها المجموعة عند الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية عند استحقاقها وبتكلفة معقولة. يمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى ثلاث فئات:

(١) مخاطر عدم التطابق أو مخاطر السيولة الهيكلية: المخاطر في الهيكل الحالي لبيان المركز المالي الموحد للمجموعة بسبب تحول الاستحقاق في التدفقات النقدية للمراكز الفردية.

(٢) مخاطر السيولة الطارئة: مخاطر أن الأحداث المستقبلية قد تتطلب مبلغاً نقدياً أكبر بكثير من توقعات المجموعة. ويمكن أن يحدث هذا بسبب الانحرافات غير المعتادة في توقيت التدفقات النقدية (مخاطر السيولة محددة الأجل)، منها على سبيل المثال التمديدات غير التعاقدية للقروض أو السحب غير المتوقع على تسهيلات القروض الملتزم بها (مخاطر السيولة للتسهيلات تحت الطلب / السحوبات).

(٣) مخاطر سيولة السوق: تتمثل في المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرة المجموعة على تسوية أو إنهاء مركز بسعر السوق بسهولة بسبب عدم استقرار السوق أو عدم وجود عمق كافي للسوق.

إدارة مخاطر السيولة

ظلت إدارة مخاطر السيولة على رأس عملية إدارة المخاطر وتحظى باهتمام كبير من مجلس الإدارة. تتمثل طريقة المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من أنها ستكون لديها دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل كل من الظروف العادية والمتأزمة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بأضرار لسمعة المجموعة. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والموافقة من قبل مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات. وتعمل المجموعة على تعزيز إطار السيولة ومخاطر السوق بما في ذلك وضع إطار لإدارة الحدود ومراقبة حدود المؤسسات المالية. والعناصر الرئيسية لاستراتيجية السيولة لدى المجموعة كالتالي:

(١) الاحتفاظ بقاعدة تمويلية متنوعة تتألف من ودائع العملاء (الأفراد والشركات) وودائع المؤسسات الكبيرة والاحتفاظ بتسهيلات في حالات الطوارئ وإعداد الموازنة السنوية ووضع الخطط تشكل جميعها الأساس لتطوير استراتيجية التمويل لدى البنك.

(٢) الاحتفاظ بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة متنوعة من حيث الأطراف المقابلة وتواريخ الاستحقاق.

(٣) متابعة معدلات السيولة (معدل الموجودات السائلة المؤهلة ومعدل السلفيات إلى الموارد المستقرة ومعدل القروض إلى الودائع) والاختلافات في تواريخ الاستحقاق وسمات الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة والمدى الذي تكون فيه موجودات المجموعة مقيدة برهن وغير متاحة لاستخدامها كضمان محتمل للحصول على تمويل.

(٤) إجراء اختبار الضغط للمركز المالي للمجموعة.

(٥) الاحتفاظ بمصدات كافية للسيولة.

(٦) التواصل الفعال مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بمتطلبات السيولة وطلب دعم السيولة فيما يتعلق بتلك المتطلبات.

التعرّض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو معدل الموجودات السائلة، معدل صافي الموجودات السائلة، (أي مجموع الموجودات بحسب تاريخ استحقاقها مقابل مجموع المطلوبات بحسب تاريخ استحقاقها) ومعدل القروض إلى الودائع. تراقب الإدارة آجال الاستحقاق لضمان الاحتفاظ بالسيولة الكافية.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	إلى ٣ أشهر سنة واحدة ألف درهم	سنة واحدة وأكثر ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
الموجودات				
نقد وودائع لدى البنوك المركزية	١,٣٦٢,٣٨٧	٧٤,٩١٣	٩,١٨٢	١,٤٤٦,٤٨٢
مبالغ مستحقة من البنوك	١١٦,٨٣٦	-	-	١١٦,٨٣٦
استثمارات في أوراق مالية	٢,٠١١,٧٧٨	-	-	٢,٠١١,٧٧٨
قروض وسلفيات للعملاء	٢٧٢,٦٠٣	٢,٣١١,٠١٠	٣,٣٤٦,٧٥٤	٥,٩٣٠,٣٦٧
مديونيات عملاء بموجب قبولات	١٢,٧٦٦	٢٣,٨١٧	٣٤١	٣٦,٩٢٤
موجودات أخرى	١٣,٠٠٦	٢٠,١١٠	٤٨٤,٤٧١	٥١٧,٥٨٧
مجموع الموجودات	٣,٧٨٩,٣٧٦	٢,٤٢٩,٨٥٠	٣,٨٤٠,٧٤٨	١٠,٠٥٩,٩٧٤
المطلوبات وحقوق الملكية				
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٧٥٤,٥١١	-	-	٧٥٤,٥١١
ودائع من العملاء	٤,٧٤٢,٩٥٨	٣,٦٨٣,١٨٦	٤٤,٤٢٥	٨,٤٧٠,٥٦٩
مطلوبات بموجب قبولات	١٢,٧٦٦	٢٣,٨١٧	٣٤١	٣٦,٩٢٤
مطلوبات أخرى	٨٨,٩٦٠	٤٣,٦٠١	٤٤,٨٨٥	١٧٧,٤٤٦
مجموع المطلوبات	٥,٥٩٩,١٩٥	٣,٧٥٠,٦٠٤	٨٩,٦٥١	٩,٤٣٩,٤٥٠
صافي مراكز السيولة	(١,٨٠٩,٨١٩)	(١,٣٢٠,٧٥٤)	٣,٧٥١,٠٩٧	٦٢٠,٥٢٤

تشتمل الودائع من العملاء في مجموعة "أقل من ٣ أشهر" على مبلغ ١,٨٣٣ مليون درهم من الحسابات الجارية وودائع حسابات الادخار (٢٠٢٠: ١,٧٧٢ درهم). علاوة على ذلك، تم تجديد أغلبية الودائع المستحقة عند الاستحقاق.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات (تابع)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	إلى ٣ أشهر سنة واحدة ألف درهم	سنة واحدة وأكثر ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
الموجودات				
نقد وودائع لدى البنوك المركزية	٥٠٩,٧١١	-	٩,١٨٢	٥١٨,٨٩٣
مبالغ مستحقة من البنوك	١٦٥,١٨٧	-	-	١٦٥,١٨٧
استثمارات في أوراق مالية	١٢,٦١٨	-	١٠٩,٨٩٧	١٢٢,٥١٥
قروض وسلفيات للعملاء	٥٧٢,٣٩٣	٢,٤٨٢,٦٠٥	٤,١٨٨,٦٣٩	٧,٢٤٣,٦٣٧
مديونيات عملاء بموجب قبولات	٩٥,٧٥٣	١٦,٢٤٩	-	١١٢,٠٠٢
موجودات أخرى	٢٠,٧٦١	٢٧,٤٤٠	٥٢٣,٣٨٢	٥٧١,٥٨٣
مجموع الموجودات	١,٣٧٦,٤٢٣	٢,٥٢٦,٢٩٤	٤,٨٣١,١٠٠	٨,٧٣٣,٨١٧
المطلوبات وحقوق الملكية				
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٣٨٨,٤٨٥	-	-	٣٨٨,٤٨٥
ودائع من العملاء	٢,٤٩٦,١٦٢	٤,٦٣٨,٨٤٥	١٢,٤٥٣	٧,١٤٧,٤٦٠
مطلوبات بموجب قبولات	٩٥,٧٥٣	١٦,٢٤٩	-	١١٢,٠٠٢
مطلوبات أخرى	٨٩,٩٠٧	٤٢,٢٦٩	٤٣,٨٧٧	١٧٦,٠٥٣
مجموع المطلوبات	٣,٠٧٠,٣٠٧	٤,٦٩٧,٣٦٣	٥٦,٣٣٠	٧,٨٢٤,٠٠٠
صافي مراكز السيولة	(١,٦٩٣,٨٨٤)	(٢,١٧١,٠٦٩)	٤,٧٧٤,٧٧٠	٩٠٩,٨١٧

الاستحقاق التعاقدي المتبقي للمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للمجموعة على أساس أقرب تاريخ استحقاق تعاقدي ممكن. وقد تختلف التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من هذه الأدوات بشكل جوهري عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي الودائع تحت الطلب من العملاء إلى أرصدة مستقرة أو متزايدة وليس من المتوقع أن يتم سحب التزامات القروض غير المعترف بها في الحال.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

الاستحقاق التعاقدي المتبقي للمطلوبات المالية

	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية غير المخصومة	أقل من ٣ أشهر	إلى ٣ أشهر سنة واحدة	سنة واحدة إلى ٥ سنوات
٢٠٢١	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات المالية غير المشتقة					
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٧٥٤,٥١١	(٧٥٩,٤١٥)	(٧٥٩,٤١٥)	-	-
ودائع من العملاء	٨,٤٧٠,٥٦٩	(٨,٦٢٠,٨٢٤)	(٤,٧٥٣,٢١٥)	(٣,٨٢٣,١٦٧)	(٤٤,٤٤٢)
مطلوبات بموجب قبولات	٣٦,٩٢٤	(٣٦,٩٢٤)	(١٢,٧٦٦)	(٢٣,٨١٧)	(٣٤١)
مطلوبات أخرى	١٧٧,٤٤٦	(١٧٧,٤٤٦)	(٨٨,٩٦٠)	(٤٣,٦٠١)	(٤٤,٨٨٥)
مجموع المطلوبات	٩,٤٣٩,٤٥٠	(٩,٥٩٤,٦٠٩)	(٥,٦١٤,٣٥٦)	(٣,٨٩٠,٥٨٥)	(٨٩,٦٦٨)
٢٠٢٠					
المطلوبات المالية غير المشتقة					
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٣٨٨,٤٨٥	(٣٨٨,٥٦٦)	(٣٨٨,٥٦٦)	-	-
ودائع من العملاء	٧,١٤٧,٤٦٠	(٧,٣١٩,٠٧١)	(٢,٥١٨,٠٣٣)	(٤,٧٨٨,١١٦)	(١٢,٩٢٢)
مطلوبات بموجب قبولات	١١٢,٠٠٢	(١١٢,٠٠٢)	(٩٥,٧٥٣)	(١٦,٢٤٩)	-
مطلوبات أخرى	١٧٦,٠٥٣	(١٧٦,٠٥٣)	(٨٩,٩٠٧)	(٤٢,٢٦٩)	(٤٣,٨٧٧)
مجموع المطلوبات	٧,٨٢٤,٠٠٠	(٧,٩٩٥,٦٩٢)	(٣,٠٩٢,٢٥٩)	(٤,٨٤٦,٦٣٤)	(٥٦,٧٩٩)

(د) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية التي يكون لها تأثير مستقبلي على أرباح المجموعة أو قيمة ما تمتلكه من أدوات مالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق ومراقبتها من خلال مقاييس مقبولة تضمن ملاءة المجموعة مع ترشيد العائد على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

تصنف المجموعة تعرّضها لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. تشمل محفظة المتاجرة أساساً المراكز الناتجة عن الدخول في السوق والاستحواذ على مراكز السوق بالإضافة إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي تدار على أساس القيمة العادلة.

لدى المجموعة محفظة متاجرة محدودة للغاية، وبالتالي فهي غير معرضة لأي مخاطر كبيرة في السوق فيما يتعلق بمحفظة المتاجرة.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(د) *مخاطر السوق* (تابع)

التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ لغير المتاجرة هو خطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تدار مخاطر أسعار الفائدة أساساً من خلال رصد فروق أسعار الفائدة. وفيما يلي ملخص لوضع فروق أسعار الفائدة للمجموعة في المحافظ لغير المتاجرة:

آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات

	معدل الفائدة الفعلي %	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	أكثر من سنة واحدة ألف درهم	غير حساس للفائدة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات						
نقد وودائع لدى البنوك المركزية	٠,١٤	٩٨٠,٩١٧	٧٤,٩١٣		٣٩٠,٦٥٢	١,٤٤٦,٤٨٢
مبالغ مستحقة من البنوك	٠,٤٦	١٠٢,٥١٧	-	-	١٤,٣١٩	١١٦,٨٣٦
استثمارات في أوراق مالية	١,٥٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١,٧٧٨	٢,٠١١,٧٧٨
قروض وسلفيات للعملاء	٥,٨٤	٥,٢٤٢,٦٠٥	٦٥٧,٥٥٢	٣٠,٢١٠	-	٥,٩٣٠,٣٦٧
مديونيات عملاء بموجب قبولات		-	-	-	٣٦,٩٢٤	٣٦,٩٢٤
موجودات أخرى		-	-	-	٥١٧,٥٨٧	٥١٧,٥٨٧
مجموع الموجودات		٨,٣٢٦,٠٣٩	٧٣٢,٤٦٥	٣٠,٢١٠	٩٧١,٢٦٠	١٠,٠٥٩,٩٧٤
المطلوبات						
مبالغ مستحقة إلى البنوك		٧٥٠,٠٠٠	-	-	٤,٥١١	٧٥٤,٥١١
ودائع من العملاء	٢,١٩	٢,٩١٠,٠٥٦	٣,٦٨٣,١٨٦	٤٤,٤٢٥	١,٨٣٢,٩٠٢	٨,٤٧٠,٥٦٩
مطلوبات بموجب قبولات		-	-	-	٣٦,٩٢٤	٣٦,٩٢٤
مطلوبات أخرى		-	-	-	١٧٧,٤٤٦	١٧٧,٤٤٦
مجموع المطلوبات		٣,٦٦٠,٠٥٦	٣,٦٨٣,١٨٦	٤٤,٤٢٥	٢,٠٥١,٧٨٣	٩,٤٣٩,٤٥٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
فرق حساسية أسعار الفائدة		٤,٦٦٥,٩٨٣	(٢,٩٥٠,٧٢١)	(١٤,٢١٥)	(١,٠٨٠,٥٢٣)	٦٢٠,٥٢٤
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم:		٤,٦٦٥,٩٨٣	١,٧١٥,٢٦٢	١,٧٠١,٠٤٧		
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
مجموع الموجودات		٦,٥٨٥,١٢٩	١,٠٢٨,٠٦٣	١٤٠,٤٤٩	٩٨٠,١٧٦	٨,٧٣٣,٨١٧
مجموع المطلوبات		١,٩٣٧,١٧٧	٣,٤٩٩,١٧٥	٥٤,٦٤٩	٢,٣٣٢,٩٩٩	٧,٨٢٤,٠٠٠
فرق حساسية أسعار الفائدة		٤,٦٤٧,٩٥٢	(٢,٤٧١,١١٢)	٨٥,٨٠٠	(١,٣٥٢,٨٢٣)	٩٠٩,٨١٧
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم:		٤,٦٤٧,٩٥٢	٢,١٧٦,٨٤٠	٢,٢٦٢,٦٤٠		

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

لقد تم تحديد آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات على أساس فترة الاستحقاق النهائية أو فترات إعادة تسعير الفوائد في تاريخ التقرير، أيهما أسبق. يعد التطابق والرقابة على عدم التطابق في آجال الاستحقاق وأسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات أمراً أساسياً لدى إدارة المجموعة. ليس من المعتاد لدى البنوك حدوث تطابق تام لأن نشاط العمل غالباً ما يكون غير محدد المدة وعلى أنواع مختلفة. وقد يعمل مركز عدم التطابق على تحسين الربحية، لكنه يزيد أيضاً من مخاطر حدوث الخسائر. إن آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات والقدرة على استبدال المطلوبات المحملة بالفوائد بتكلفة مقبولة عند استحقاقها هي عوامل مهمة في تقييم سيولة المجموعة ومدى تعرضها للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

تحليل الحساسية - مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي حساسية قيم الموجودات والمطلوبات تجاه التغيرات في هيكل أسعار الفائدة أو التقلب في أسعار الفائدة. تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية المحملة بالفائدة وتمثل إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة سلباً على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تدير المجموعة المخاطر أساساً من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة آجال إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات. وتقوم المجموعة أيضاً بتقييم تأثير الحركة المحددة في منحنيات عائد الفوائد على صافي إيرادات الفوائد. وفيما يلي تأثير حركة أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد ورأس المال التنظيمي.

التغير في منحنى العائد	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
+٢٠٠ نقطة أساس	**٤٨,٢٥٩**	**٥٢,٧٥٥**

تأثيرات حساسية أسعار الفائدة المبينة أعلاه هي لأغراض التوضيح فحسب، واستُخدمت فيها تصورات مبسطة. كما أن حساسية أسعار الفائدة لا تنطوي على أي إجراءات يمكن للإدارة اتخاذها للحد من تأثير الحركات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم

الهدف الرئيسي من استراتيجية الاستثمار لدى المجموعة هو زيادة عوائد الاستثمار. يمتلك البنك استثمارات محدودة للغاية في الأسهم وبالتالي فهو غير معرض لمخاطر أسعار الأسهم.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات الأجنبية

تعمل المجموعة في محفظة محدودة للتداول في العملات الأجنبية لحسابها الخاص. وأنشطة الخزينة الخاصة بها موجهة أساساً لمساعدة عملائها في إدارة تعرضاتهم للعملات الأجنبية. يوجد نظام لحدود التعرض للمخاطر من أجل التحكم في مخاطر الأسعار على تعرضات العملات الأجنبية، كما يوجد نظام لحدود الائتمان الفردية للتحكم في مخاطر الطرف المقابل. تعكس المبالغ المذكورة في الجدول أدناه التأثير المحتمل المعادل ولكن المعاكس على الربح وحقوق الملكية على أساس تقلب سلبي أو إيجابي للعملة بنسبة ١٪، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. وفي تاريخ التقرير، كان لدى المجموعة صافي التعرضات المفتوحة التالية تجاه العملات:

	٢٠٢١			٢٠٢٠		
	المجموع	التأثير على الربح	التأثير على حقوق الملكية	المجموع	التأثير على الربح	التأثير على حقوق الملكية
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
دولار أمريكي	(٢٨,٦٧٣)	(٢٨٧)	(٢٨٧)	٢٢٤,٣٩٦	٢,٢٤٤	٢,٢٤٤
جنيه إسترليني	٢,١٦١	٢٢	٢٢	(٧٢١)	(٧)	(٧)
يورو	٨٤٨	٨	٨	(٦٤٥)	(٦)	(٦)

إن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي.

(هـ) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة والموظفين والتقنيات والبنية التحتية وعوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموماً للأداء المؤسسي. تنتج مخاطر التشغيل عن كافة عمليات المجموعة وتتعرض لها كافة المنشآت الاقتصادية.

يتمثل هدف المجموعة في إدارة مخاطر التشغيل بإحداث التوازن بين تفادي الخسائر المالية وعدم الإضرار بسمعة المجموعة مع الاقتصاد بشكلٍ عام في التكاليف، وأيضاً لتفادي الإجراءات الرقابية التي تحد من روح المبادرة والابتكار. وفي جميع الأحوال، تنص سياسة المجموعة على الالتزام بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية النافذة.

اتخذت المجموعة تدابير لتطبيق الأدوات المطلوبة بما في ذلك التقييم الداخلي للمخاطر والرقابة ومؤشرات الخطر الرئيسية وجمع بيانات الخسارة، لتحديد ومعالجة مثل هذه المخاطر التشغيلية. واتخذت المجموعة أيضاً تدابير لتنفيذ عمليات وسياسات للتخفيف من المخاطر إلى مستوى مقبول ولتجنب أو تقليل الخسائر المالية والأضرار التي تلحق بسمعة المجموعة.

يتم ضمان الامتثال لمعايير المجموعة من خلال برنامج للمراجعات الدورية يتولى تنفيذه قسم التدقيق الداخلي. ويتم مشاركة نتائج مراجعات التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق والامتثال لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة. ويتم تعزيز الامتثال للسياسات والإجراءات من خلال مراجعات التدقيق الداخلي، بينما يتم تعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية من قبل قسم الامتثال.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(و) إدارة مخاطر رأس المال ومتطلبات بازل ٣

تخصيص رأس المال

يضطلع المشرّع الرئيسي للمجموعة، المتمثل في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع متطلبات رأس المال التنظيمية والرقابة عليها.

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة عائدات المساهمين.
- الالتزام بمتطلبات رأس المال التنظيمية الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تتبع المجموعة سياسة المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والتطوير المستقبلي للأعمال. كما تدرك المجموعة تأثير مستوى رأس المال على عائدات المساهمين وضرورة تحقيق التوازن بين العائدات العالية التي قد تكون محتملة من خلال تزايد نسبة المديونية وبين المميزات والضمانات التي يتحملها مركز رأسمالي سليم.

كذلك تقوم المجموعة داخلياً بتقييم متطلبات رأس المال مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التطوير وخطط العمل بالإضافة إلى تقييم لجميع المخاطر الجوهرية التي يواجهها البنك. إن المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر التركز والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر الضغط ومخاطر التأمين ومخاطر السمعة تمثل جزءًا من حسابات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

وفقاً لأحكام المصرف المركزي بشأن بازل ٣، يبلغ رأس المال المطلوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما نسبته ١١,٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١١,٥٪) (وفقًا للإعفاء المؤقت المقدم بموجب برنامج خطة الدعم الاقتصادي الموجهة) ويشمل مصد حماية رأس المال المعدل بنسبة ١٪. ووفقًا للمعايير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة ببرنامج خطة الدعم الاقتصادي الموجهة بسبب أزمة كوفيد-١٩، يُسمح للبنوك بالاستفادة من مصد حماية رأس المال بحد أقصى ٦٠٪ دون أي عواقب رقابية، اعتبارًا من ١٥ مارس ٢٠٢٠.

يجب أن يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى التالية:

١. يجب أن تبلغ نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول ٧٪ على الأقل من الموجودات المرجّحة بالمخاطر.
٢. يجب أن تبلغ نسبة الشق الأول من رأس المال ٨,٥٪ على الأقل من الموجودات المرجّحة بالمخاطر.
٣. يجب أن يبلغ مجموع رأس المال المحتسب وفقاً لناتج جمع الشق الأول من رأس المال والشق الثاني من رأس المال ١٠,٥٪ على الأقل من الموجودات المرجّحة بالمخاطر.

يحتسب معدل كفاية رأس المال على أساس التعميمات الصادرة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقاً لبازل ٣.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

(و) إدارة مخاطر رأس المال ومتطلبات بازل ٢ (تابع)

فيما يلي مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال	٣,١٨٠,٩٨٢	٣,١٨٠,٩٨٢
تخفيض السهم	(٤٧٧,٨٥٧)	(٤٧٧,٨٥٧)
احتياطي القيمة العادلة	(٤٠,٩٨٨)	(٤١,١٦٩)
أرباح محتجزة	(١,٩٩٦,٦١٣)	(١,٨٠٥,٥٧٧)
مجموع الشق الأول من رأس المال	٦٦٥,٥٢٤	٨٥٦,٣٧٩
الشق الثاني من رأس المال		
مخصصات عامة	٩٣,٢٨١	١٠٤,٣٦١
مجموع الشق الثاني من رأس المال	٩٣,٢٨١	١٠٤,٣٦١
مجموع رأس المال التنظيمي	٧٥٨,٨٠٥	٩٦٠,٧٤٠
الموجودات المرجّحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	٧,٤٦٢,٥٠٦	٨,٣٤٨,٨٨٢
مخاطر السوق	٧٥,٩٩١	٣٢,٣٩٠
مخاطر التشغيل	٦٢٥,٣٦٣	١,٠٠٥,٢٣٩
مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر	٨,١٦٣,٨٦٠	٩,٣٨٦,٥١١
حقوق الملكية العادية الشق الأول مبينة كنسبة (%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر	٪٨,١٥	٪٩,١٢
مجموع الشق الأول من رأس المال مبين كنسبة (%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر	٪٨,١٥	٪٩,١٢
مجموع الشق الأول والشق الثاني مبين كنسبة (%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر	٪٩,٢٩	٪١٠,٢٤

إجمالي رأس المال المطلوب لمخاطر السوق بموجب المقاربة الموحدة وفقاً لبازل ٢ الدعامة ٣ كالتالي:

	٢٠٢١ ألف درهم		**٢٠٢٠ ألف درهم**	
	رأس المال المطلوب	**الموجودات المرجّحة بالمخاطر**	**رأس المال المطلوب**	**الموجودات المرجّحة بالمخاطر**
مخاطر أسعار الفائدة	-	-	-	-
مخاطر مركز الأسهم	٢٢٤	٢,٨٠٣	١٩٩	٢,٤٨٢
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٢٨,٧٧٦	٧٣,١٨٨	٢,٢٤٤	٢٩,٩٠٨
مجموع رأس المال المطلوب	٢٩,٠٠٠	٧٥,٩٩١	٢,٤٤٣	٣٢,٣٩٠

٢٨ أحداث لاحقة

لم تكن هناك أي أحداث هامة بعد فترة التقرير تتطلب أي تعديل أو إفصاح في هذه المعلومات المالية الموجزة الموحدة باستثناء تجديد الاتفاقية مع حكومة الشارقة لسنة إضافية والذي تم الإفصاح عنه في الإيضاح ٨-٢.